بيوت مهدّمة

معالجة آثار هدم المنازل
على الأطفال الفلسطينين والأسر الفلسطينية

Save the Children
UK

المركز الفلسطيني للإرشاد
Palestinian Counseling Center

مؤسسة التعاون
WELFARE ASSOCIATION

بيوت مهدمّة

معالجة آثار هدم المنازل على الأطفال الفلسطينين والأسر الفلسطينية

أطفال فلسطينيون يبحثون بين حطام عشرات المنازل التي هدمت من قبل الجيش الاسرائيلي على الحدود بين رفح و مصر في 2 حزيران 2004 . صور/ أبولو إميجيز

بيوت مهدّمة: معالجة آثار هدم المنازل على الأطفال الفلسطينيين والأسر الفلسطينية

© جميع الحقوق محفوظة
نيسان 2009

صادر عن:
المركز الفلسطيني للإرشاد
بيت حنينا مفرق جنة عدن
ص.ب.: 17402 ، القدس
هاتف: 00972-2-6562272 أو 00972-2-6562627
فاكس: 00972-2-6562271
البريد الإلكتروني: pcc@palnet.com

مؤسسة إنقاذ الطفل – المملكة المتحدة
بيت حنينا – شارع هالة السكاكيني
ص.ب: 18117، القدس 91180
هاتف: 00972-2-5838593 أو 00972-2-5838594
فاكس: 00972-2-5838595

مؤسسة التعاون
شعفاط
ص.ب: 25204، القدس
هاتف: 00972-2-6260338

صورة الغلاف: طفل فلسطيني يقف في مخيم للفلسطينيين الذين هجروا خلال العدوان على غزة (كانون أول -2008 كانون الثاني 2009). يقيم في هذا المخيم مئتان وخمسون عائلة حيث أنشأت مؤسسة إنقاذ الطفل مساحة صديقة للأطفال كجزء من برنامجها في القطاع.
مصدر : أ. دامو

تصميم: مروان حمد، شركة إنترتك، www.intertech.ps

المركز الفلسطيني للإرشاد

أسس مركز الإرشاد الفلسطيني من قبل مجموعة من علماء النفس وعلماء الاجتماع والتربويين في عام 1983 للعمل من أجل تحسين وتطوير الصحة والخدمات النفسية في فلسطين. بدأ المركز يعمل بشكل طوعي بالعمل في المدارس لزيادة الوعي بأهمية الإرشاد والتدخل لصالح الأطفال المعرضين لسوء المعاملة والعنف السياسيين. كانت الخدمات العامة في مجال الصحة النفسية في ذلك الوقت محصورة في مستشفى بيت لحم للأمراض العقلية، الذي يعالج حالات المرض النفسي الخطيرة، وعيادات عدد من الأطباء النفسيين الخاصة. وكان العلاج البيوكيماوي (الأدوية والصعق بالكهرباء) والعلاج السلوكي الوسيلتين العلاجيتين الوحيدتين المستخدمتين. وقد سعى مركز الإرشاد للتثقيف عن مجال اوسع من خيارات الصحة العقلية ومهارات التأقلم والعلاجات.

صندوق إنقاذ الأطفال – المملكة المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة

بدأ صندوق إنقاذ الأطفال – المملكة المتحدة تقديم الخدمات الصحية للاجئين الفلسطينيين المقيين في مخيمات لبنان في عام 1949، بعد نزوح الفلسطينيين من دولة اسرائيل المنشأة حديثاً. وفي أعقاب التوقيع على اتفاقات أوسلو وتشكيل السلطة الفلسطينية في عام 1994، قمنا بزيادة دعمنا للمنظمات الشريكة في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع التركيز على المساعدة التقنية في مجالي الصحة والتعليم. وقد أنشأنا تواجداً دائماً في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2002. وفي الوقت الراهن، يتألف برنامجنا من تقديم الدعم في حالات الطوارئ في غزة، وحماية الأطفال في مدارسهم ومجتمعاتهم المحلية، وتعزيز وحماية حقوق الطفل.

مؤسسة التعاون

مؤسسة التعاون هي مؤسسة خاصة غير ربحية تأسست في جنيف عام 1983 لدعم المجتمع الفلسطيني في مجال التنمية المستدامة. وقد أصبح معروفة بشكل أفضل في فلسطين والمنطقة العربية باسمها العربي، تعاون، بمعنى تعاون. وتتألف الجهات المستفيدة من مؤسسة التعاون هي الفلسطينيين الذين يزيدون عن الأربعة ملايين الذين تخدمهم المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، والمؤسسات المجتمعية والمنظمات الخيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة والجليل ويافا وعكا والناصرة والنقب، وكذلك في مخيمات اللاجئين في لبنان. وتعمل مؤسسة التعاون عبر تعزيز المنظمات المحلية ومساعدتها في تحسين خدماتها للمجتمع المحلي وتعزيز الثقافة والتراث والهوية الفلسطينية.

شكر وتقدير

لجميع الذين ساهموا في نجاح هذا البحث، والأطفال والأسر، واللجنة المنسقة للمشروع.

جدول المحتويات

1- الملخص التنفيذي 7

2- المقدمة..... 10

هدم المنازل والتهجير القسري / النزوح الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة..... 10

هدم المنازل : معلومات أساسية..... 11

لماذا تُهدم البيوت؟..... 12

ماذا يحدث عندما يهدم منزل؟..... 13

كيف يؤثر هدم البيوت على المجتمع المحلي؟..... 14

قوانين حقوق الانسان الدولية ذات العلاقة 16

3- دراسة أثر هدم البيوت على الاطفال والاسر..... 18

عن الدراسة..... 18

هدم البيوت: يوم الهدم واليوم الذي يليه..... 18

في يوم الهدم..... 18

عملية الهدم..... 19

ما بعد الهدم..... 21

في يوم اجراء مقابلة الدراسة..... 25

الصحة النفسية المتراجعة..... 27

4- ما هي الإجراءات التي تتخذ؟..... 34

5- الخلاصة..... 36

من الأثر الى الاستجابة..... 39

6- التوصيات..... 40

7- الملاحق - منهجية البحث..... 43

8- ملاحظات 47

أم الناشط رياض أبو ضاهر وهي تتفقد ركام بيتها في مدينة ام الله في الضفة الغربية بعد أن قام الجيش الاسرائيلي بهدمة في 14 أيار 2004 كعقاب لأبو ضاهر الذي أدين بالتخطيط لهجمات على اسرائيليين . صور / أسامه سلوادي

1- ملخص تنفيذي

منذ احتلال اسرائيل للضفة الغربية عام 1967، بما فيها القدس وقطاع غزة، يُقدر أن السلطات المدنية والعسكرية الاسرائيلية قد دمرت 18000 منزلا فلسطينيا في الأرض الفلسطينية المحتلة. وقد ارتفع معدل هدم المنازل بشكل كبير منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في ايلول 2000، وكما تُبين هذه الدراسة، أصبح هدم المنازل سبباً رئيسياً من أسباب التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة.

عندما يتم هدم منزل، تفقد الأسرة كلاً من المنزل، كأصل مالي، وفي كثير من الأحيان الممتلكات الموجودة داخله. بالنسبة للعائلات التي استُقصيت في هذه الدراسة، بلغت هذه الخسائر ما معدله قرابة 105090 دولاراً و 51261 دولاراً على التوالي لكل اسرة[1].

لكن الاثر يتجاوز خسائر الممتلكات المادية والفرص الاقتصادية. وهذا التقرير فريد ليس فقط في النظر في أثر هدم البيوت على كل من الأطفال ووالديهم، ولكن أيضا في الذهاب بعيداً لسرد الأثر المتراكم على الوحدة الأسرية (بالنسبة لصحتها العقلية والجسدية والاقتصادية وامكانية الوصول الى الدعم الأسري والاجتماعي الاوسع) ومسؤوليات حاملو واجب توفير الحماية والمساعدة. باستخدام استبانات مهيكلة للصحة العقلية واستبانات شبه-مهيكلة لمعاناة الأسرة من الهدم والظروف الاجتماعية والاقتصادية ومقابلات مفتوحة مع الأسر، فأن صورة عن الأسر الفلسطينية التي تعرضت لعمليات هدم المنازل تُجمع وتمكن المجتمع الإنساني من الدعوة بشكل افضل وضع حد لعمليات الهدم، و في غضون ذلك، ان تضع استجابة تعاونية شاملة للأسر التي تواجه التهجير القسري بسبب الهدم أو غير ذلك من العوامل.

> ***"قالوا لنا أن بامكاننا العودة في الساعة الخامسة، ولكن أين كان من المفترض أن نذهب بعد أن هدموا منزلنا؟ لقد ذهب."***

النتائج الرئيسية للدراسة هي:

- هدم البيوت يسبب التهجير القسري. سبعة وخمسون % من العائلات ال56 التي شملتها الدراسة الاستقصائية لم يرجعوا قط الى المساكن الاصلية. والذين عادوا، في المتوسط، أمضوا أكثر من سنة كمهجرين قبل ان يعودوا.

- تتبع هدم المنازل فترات طويلة من عدم الاستقرار في الأسرة، وأكثر من نصف الأسر التي استجابت احتاجت لسنتين على الأقل لإيجاد سكن دائم.

- في وقت إجراء المقابلات، كان متوسط الدخل الشهري الأسري للأسر التي شملها الاستقصاء 1561 شيكل (355 دولار) – أقل بكثير من خطوط الفقر المطلقة (العميقة) والنسبية[2].

- بالمقارنة مع الأطفال ذوي المعطيات الديموغرافية المشابهة الذين يعيشون في نفس المناطق الجغرافية، فإن الأطفال الذين هدمت منازلهم يكون وضعهم أسوأ في مجموعة من مؤشرات الصحة النفسية، ومنها: الإنطواء والاعراض الجسمية والاكتئاب/القلق والصعوبات الاجتماعية وارتفاع معدلات الأفكار التوهمية والوسواسية والقهرية والذهانية وصعوبات الانتباه والجنوح ، والسلوك العنيف – حتى بعد مرور ستة أشهر على عملية الهدم.

- تبلغ الأسر أيضا عن التدهور في تحصيل الأطفال العلمي والقدرة على الدراسة.

- عامل أساسي يؤثر على الصحة العقلية للطفل بعد الهدم هو الحالة النفسية للوالدين، رغم ان ثلث الوالدين كانوا يعانون من خطر المعاناة من اضطرابات صحة نفسية، وبعضهم بلّغ ان الهدم سبب تدهوراً في صحتهم البدنية أيضاً.

- ان الدعم الاجتماعي الذي يحصل عليه الوالدين وقدرتهم على استخدام استراتيجيات التأقلم لأنفسهم ولأطفالهم (وعادة تقرره قرب المسافة الى البيت الأصلي وشبكة موارد العائلة المبنية) قد تخفف من بعض الآثار الضارة.

- للحفاظ على الصحة النفسية للأم أهمية حرجة بالنسبة للأطفال دون سن 12.

- يبدو المراهقون بأنهم يستشعرون «جواً أسرياً» (أي التماسك الشخصي والعائلي) عندما يبلغ آبآئهم عن تلقي الدعم من داخل وخارج الأسرة.

استنادا إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة،فإن الدراسة توصي بأن يتحرك جميع أصحاب المصلحة -اسرائيل والسلطة الفلسطينية والمجتمع الدولي والحكومات المانحة — فوراً للإستجابة لعمليات هدم المنازل داخل الأرض الفلسطينية المحتلة عبر الوفاء بالتزاماتها لحماية الأطفال وأسرهم وفقا للقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان الدولي، وخاصة اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التهجير القسري الداخلي.

وعلى وجه الخصوص، فإن واضعي التقرير يدعون إسرائيل، سلطة الاحتلال القائمة في الأرض الفلسطينية المحتلة، الى وقف سياسة هدم المنازل، الذي ينتهك مسؤوليتها في حماية السكان المدنيين وفقا لقوانين النزاعات المسلحة وقانون حقوق الإنسان.

والى جانب الدعوة/المناصرة للوقاية، يجب على المجتمع الدولي (بما فيه الحكومات المانحة) دعم استجابة مشتركة بين الوكالات للتخفيف من عدد كبير من المشاكل الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن هدم المنازل ومشكلة التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة الأوسع نطاقاً.

2- المقدمة

هدم المنازل والتهجير القسري/النزوح الداخلي في الارض الفلسطينية المحتلة

«لم يقتصر النزاع الذي تسبب بالتهجير القسري الفلسطيني على كونه حرباً متحفظة في عام 1948، بل استمر لأكثر من ستة عقود... وفي الأرض الفلسطينية المحتلة، يتكرر تهجير اللاجئين في أعقاب الاجتياحات المسلحة وهدم المنازل والضربات الجوية - وحتى حواجز التفتيش والجدار الفاصل.» ***المفوض العام للأونروا، كانون الثاني 2008.***

إن هدم منزل لا يدمر فقط البنية المادية، ولكن له العديد من النتائج الأخرى: فإنها تمزق بنية الأسرة وتزيد من الفقر والضعف، وتؤدي الى تهجير عائلة من البيئة التي تعطيها التماسك والدعم. ولهذا عواقب طويلة المدى على الصحة البدنية والعقلية.

وبينما ظل التهجير القسري جزءاً معترف به من التاريخ الفلسطيني، فإنه غالبا ما يناقش كظاهرة تاريخية محدودة وقعت في الحروب العربية-الإسرائيلية التي هجرت مئات الآلاف من اللاجئين والمهجرين داخليا.

لكن الفلسطينيين، سواء من اللاجئين ام غير اللاجئين، لا يزالون يهجرون اليوم. واحد من الأدوات الرئيسية لتهجيرهم هو سياسة هدم المنازل الإسرائيلية.

وفي السنوات الأخيرة، نال النزوح الداخلي المستمر في الأرض الفلسطينية المحتلة إهتماما متزايدا من وكالات حقوق الإنسان الدولية والإنسانية والإنمائية. ومع ذلك، فإن رصد وتوثيق التهجير القسري الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة قد جرى بطريقة عشوائية إلى حد كبير، و لم تسجل أعداد المهجرين داخليا وأثر التهجير القسري على حياتهم بشكل منتظم.

في محاولة للمساهمة في توسيع هذا النقاش، تقدم دراستنا صورة للأسر التي تعرضت منازلها للهدم، مما يشدد على الأثار متوسطة وطويلة المدى لهدم البيوت على الأطفال والأسر.

لقد سألنا هذه الأسر اسئلة متصلة بأوضاعها الاقتصادية والنفسية والصحية والاجتماعية، وتلبية الاحتياجات الأساسية: الغذاء والتعليم والسكن. «هناك عوامل اجتماعية ونفسية وبيولوجية متعددة ومتفاعلة مع بعضها البعض التي تؤثر في ما إذا كان الناس سيعانون من مشاكل نفسية أو ابداء الصمود في مواجهة الشدائد[3]، وتسعى هذه الدراسة لتوضيح هذه التأثيرات المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك، تجري الدراسة تقييماً أولياً لقدرة هذه الأسر على العودة إلى أماكنها مجتمعاتها المحلية الأصلية، أو إعادة التوطن في مجتمع محلي جديد، والعقبات التي قد تنشأ فيما بعد.

ويساورنا القلق من أن الأسر التي عانت من هدم المنازل تندرج في هاوية حماية، دون شبكة أمان منسّق لها لدعمهم ولدعم احتياجاتهم الإضافية.

وتخلص هذه الورقة بالتالي عبر تحديد المبادئ الأساسية لاستجابة مناسبة لهدم المنازل، وتقديم التوصيات للحكومة الاسرائيلية والسلطة الفلسطينية والمجتمع

الدولي وهيئات المجتمع المدني، مع مراعاة الإطار الأوسع للتهجير القسري.

هدم المنازل : معلومات أساسية

منذ احتلال اسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، يُقدر أن السلطات المدنية والعسكرية الاسرائيلية قد دمرت 24130 منزل فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة[4].

لقد ارتفع معدل هدم المنازل وعمليات الإخلاء بشكل كبير منذ بداية الانتفاضة الثانية في ايلول 2000. ووفقا اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت، هُدم 740 منزل فلسطيني في العمليات العسكرية الاسرائيلية بين عامي 1994 و 2000 بينما كان الفلسطينيون والاسرائيليون منهمكين في المفاوضات[5].

بالمقارنة ، هُدم 5000 منزل خلال العمليات العسكرية بين تشرين الأول 2000 و تشرين الأول 2004[6].

وبدأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بالرصد المنهجي للمنازل المهدومة في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2006.

يتأثر الأطفال تأثرا عميقا من هدم المنازل.

في غزة ، تأثر 35224 طفل عندما دُمر 7342 منزلا كليا أو جزئيا من قبل القوات الإسرائيلية بين عامي 2000 و 2007.

شهد 28٪ من الأطفال الذين شملهم الاستطلاع في غزة هدم منزل صديق و شهد نحو 19٪ هدم منازلهم.

من ذلك العام حتى تموز 2008، تم هدم 989 بُنية (639 في الضفة الغربية و350 في قطاع غزة)، و 52٪ منها كانت سكنية. وفي حين يبدو أن هذا يمثل انخفاضا في عدد المنازل التي هُدمت، فإن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية يشير إلى أن السلطات الإسرائيلية قامت بهدم مبان أكبر بازدياد، وهي التي تُسكن عدداً أكبر من الناس.

ان هدم المنازل قد سبب التهجير القسري للمقيمين فيها. ففي الضفة الغربية وحدها، عنى تدمير نحو 3302 منزلاً بين عامي 2000 و 2004 و تهجير ما يقرب من 16510 شخص.[7] وشرّد التوغل الاسرائيلى فى مخيم جنين في عام 2002 ما يقرب من 4000 شخص. تقريبا جميع الأشخاص ال232 الذين شردوا في نابلس على مدى العامين ونصف العام فقدوا منازلهم في عمليات عسكرية.[8] وقد تضررت عشرات الالاف من المنازل الاضافية الى درجة انها اصبحت غير قابلة للسكنى خلال الغارات العسكرية. وفي غزة، في الفترة من 2000 إلى 2007، أثّر التدمير الجزئي أو الكلي لِ7342 منزل، والذي كان، إلى حد كبير، نتيجة للنشاط العسكري الاسرائيلي، على 69350 من السكان، ومن بينهم 34224 طفل.[9]

خلال عام 2008 ، شُرد 1151 فلسطينيا – بينهم 419 من الأطفال المؤكدين وما يُقدر بِ 194 طفل اضافي[10] – أو تضرروا [11] من هدم 156 بُنية سكنية في الأرض الفلسطينية المحتلة.[12] من هذه، هُدم 87 منزل و تم تهجير 404 فلسطيني (منهم 227 طفل) في القدس الشرقية وحدها.[13] وبالإضافة إلى ذلك، هُدم ما يزيد عن 4000 منزل ما بين 27 كانون الاول 2008 و 18 كانون الثاني

2009 خلال العملية العسكرية الاسرائيلية في غزة[14] وفي ذروة القتال، قُدر ان 200000 شخصتم تهجيرهم – من بينهم 112000 طفل.[15]

في دراسة في غزة عام 2008، شهد 28 % من الاطفال الذين شملهم الاستطلاع هدم منزل صديق و شهد نحو 19 % هدم منازلهم.[16]

لماذا تُهدم البيوت؟

تُعطى تفسيرات مختلفة من قبل السلطات الاسرائيلية لهدم المنازل الفلسطينية. وقد قامت جماعة حقوق الانسان الاسرائيلية «بتسيلم» بتوثيق الأسباب الرسمية المعطاة لهدم أكثر من 4100 منزل فلسطيني في الأرض الفلسطينية المحتلة بين عامي 2000 و 2004. هُدم ستون % في «عمليات تطهير» (أي هدم بالجملة)؛ وتم تدمير 25٪ لعدم وجود تراخيص بناء؛ ودُمر 15٪ كعقاب ضد المقاتلين المتهمين.[17] وفي الحالة الأخيرة هذه، كان نحو 32٪ من الأفراد في السجون الإسرائيلية، و21٪ كانوا مطلوبين، و47٪ قد توفوا بالفعل.[18] عندما تُهدم منازل المقاتلين المشتبه بهم، في العادة يتم هدمها دون سابق إنذار.[19]وفي بعض الحالات، لم يتمكن السكان أو لم تتح لهم الفرصة لاخلاء المنزل وقضوا في انهيار المبنى.[20]

• 60٪ من 4100 منزل فلسطيني هُدمت بين عامي 2000 و 2004

تم هدمها في عمليات " تطهيرية " للجيش.

• تم تدمير 25٪ منها لعدم وجود تراخيص بناء.

• تم تدمير 15٪ منها لمعاقبة المقاتلين المتهمين.

الامن كسبب جوهري

عندما هدم منازل الفلسطينيين المشتبه في ارتكابهم مخالفات أمنية، تشير السلطات الإسرائيلية إلى المادة 119 (1) قوانين عام 1945 للدفاع (الطوارئ) التي أجازتها الحكومة البريطانية في عهد الانتداب البريطاني في فلسطين:

يجوز للقائد عسكري بأمر ان يوجه قيام الحكومة الفلسطينية بمصادرة أي منزل أو بُنية أو أرض التي لديه سبب للشك في أن أي سلاح ناري تم إطلاقه بطريقة غير قانونية أو أي قنبلة او قنبلة يدوية أو جسم حارق القيت بطريقة غير مشروعة منها، أو من أي منزل أو بُنية او أرض واقعة في أي منطقة أو بلدة أو قرية أو حي او شارع قام سكانه أو بعض سكانه، الذين اقتنع بهم، بارتكاب أو الشروع في ارتكاب أو التحريض على ارتكاب أو المساعدة بعد الوقوع لارتكاب أية مخالفة ضد هذه القوانين تنطوي على العنف أو الترهيب أو أي مخالفة أمام المحكمة العسكرية؛ وعندما يصادر أي بيت أو بُنية أو أرض كما هو مذكور آنفاً، يجوز للقائد العسكري تدمير المنزل أو البُنية أو أي شيء ينمو على الأرض.[21]

تعتبر المحكمة العليا الاسرائيلية لوائح الدفاع (الطوارئ) جزءا من القانون المحلي الإسرائيلي، على الرغم من أنها ألغيت في نهاية الانتداب البريطاني.[22]وقد بدأت السلطات الإسرائيلية بتطبيق هذه اللوائح على الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 1967.[23]

الإدارة كسبب جوهري

بسبب تحديد المناطق المُقيد وتخطيط المدن والعقبات البيروقراطية والمالية، يسعى الفلسطينيون الى تلبية الاحتياجات السكنية العاجلة من خلال البناء بدون تصريح

رسمي، على الرغم من خطر الهدم اللاحق. وقد هُدم ثلاثمائة وخمسة وعشرين منزلا، أكثر من نصفهم (184) في القدس، والباقي في الضفة الغربية بسبب عدم وجود تراخيص بناء بين سنة 2004 ومنتصف سنة 2007، وفقاً لمنظمة بتسيلم.[24]

في جميع أنحاء الضفة الغربية، ولكن في القدس بصفة خاصة، يلاحظ المراقبون تمييزاً واضحاً في تطبيق أنظمة البناء والعقاب المُنفذ. بين عامي 1996 و2000، على سبيل المثال، كان عدد المخالفات المسجلة أربعة اضعاف ونصف الضعف في الاحياء الاسرائيلية من القدس (17382 انتهاكاً) اكثر من الأحياء الفلسطينية من القدس الشرقية (3846 انتهاكاً). ولكن عدد أوامر الهدم التي صدرت خلال هذه الفترة في القدس الغربية كانت أربعة مرات أقل (86 أوامر) من عددها في القدس الشرقية (348 أمراً).[25]

«وبعبارة أخرى، بينما سُجلت أكثر من 80٪ من مخالفات البناء في القدس الغربية، 80٪ من أوامر الهدم الفعلية أُصدرت لمبان في القدس الشرقية الفلسطينية»، وفقا للبنك الدولي.[26] بين عامي 1999 و2003، هُدم 157 مبنى مملوك لفلسطينيين في القدس من قبل السلطات الإسرائيلية، مقابل 30 فقط من المباني المملوكة لاسرائيليين.

كثير من الأسر لا تزال تعيش مع تهديد التهجير القسري من خلال هدم المنازل. في عام 2005، كان هناك أكثر من 10000 أمر هدم معلق لمنازل فلسطينية في القدس الشرقية وحدها.[27]

ماذا يحدث عندما يهدم منزل؟

عندما يتم هدم منزل، تفقد الأسرة كلاً من المنزل، كأصل مالي، وفي كثير من الأحيان الممتلكات الموجودة داخله؛ الى ذلك، فهي مسؤولة عن تكاليف هدم المنال، والتي يمكن أن تصل إلى عشرات الآلاف من الدولارات. لتجنب هذه التكاليف فأن الفلسطينيين المعرضون لهدم المنازل الإداري قد «يختارون» القيام بهدم بيوتهم بانفسهم، ودفع غرامة اصغر في صفقة مع السلطات. ليس من المعروف عدد الفلسطينيين الذين يختارون هذا الطريق؛ إلا أن اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت تخشى أن أعدادهم تنافس اعداد الذين هُدمت منازلهم من قبل السلطات. [28]

إن هدم مبان مأهولة قد يؤثر على كثير من الأسر في كل مرة. في كثير من الأحيان في الأرض الفلسطينية المحتلة، يعيش افراد الأسرة الممتدة كلها على مقربة من بعضهم البعض، وحتى في نفس المبنى. لذلك إن هدم مبنى واحد أو عمليات الهدم الجماعي داخل منطقة محددة، يمكن لها أن تدمر ليس فقط بيت الأسرة وإنما أيضا تصل الى مصدر الدعم الاكثر مباشرة ورأس المال الاجتماعي لكل اسرة نووية.

عندما يُهدم منزل، يجب على الأفراد ان يتأقلموا مع الصدمة النفسية في بيئة صدمة أسرية، مما يجعل حصولها على الرعاية اللازمة شديد الصعوبة. أما الأطفال، الذين يحميهم ويرعاهم والديهم عادة، تتضخم الصدمة الأولية.

الاكتئاب، على سبيل المثال، هو أحد اكثر الأعراض انتشارا بعد المعاناة من الصدمة، خصوصا اذا كانت تتعلق بالخسارة. وأظهرت إحدى الدراسات التي نشرت عن الأثر النفسي لهدم المنازل اتجاها بين الأمهات في هذه الأسر للتعرض لاعراض الاكتئاب.[29]وقد ناقشت دراسات أخرى أثر اكتئاب الوالدين على الأطفال. ودلت على أن الأطفال يميلون إلى المعاناة من الاضطرابات السلوكية والعاطفية[30] عندما لا يتمكن الوالدين من تلبية احتياجات الأطفال بسبب التهاءهم بحاجاتهم.

كيف يؤثر هدم البيوت على المجتمع المحلي؟

الأشخاص المحميون

يترك هدم المنازل في كثير من الأحيان أثراً على اللاجئين الفلسطينيين والمهجرين داخلياً، فضلا عن غيرهم من الفئات المحمية. ويشكل اللاجئون الفلسطينيون اكبر واطول قضية لاجئين في العالم لم تُحل حتى اليوم. في عام 2007، كان هناك ما يقدر بنحو سبعة ملايين لاجئ فلسطيني في جميع أنحاء العالم و450000 شخص من المهجرين داخلياً) في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. [31]

إن حقوق اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين مكفولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، والتي تشمل اتفاقية جنيف الرابعة، ومبادئ منظمة الامم المتحدة التوجيهية بشأن التهجير القسري الداخلي وقرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 194، وقرار مجلس الامن رقم 237.

المجتمعات المحلية المعرضة للخطر

في عام 2008، أكدت وكالات الامم المتحدة ان 198 من المجتمعات المحلية في الأرض الفلسطينية المحتلة تواجه حالياً النزوح القسري بسبب قربها من المستوطنات أو مواقعها داخل ما يسمى المناطق العسكرية المغلقة. وهذا يشمل 81 من المجتمعات المحلية من 260000 فلسطيني والبدو شبه الرحل من الذين يعيشون بين الجدار (سلسلة من الجدران الاسمنتية والاسلاك الشائكة والسياجات «الذكية» يجري بنائها في الضفة الغربية من قبل اسرائيل) وخط عام 1948 «الاخضر» الذي يفصل اسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. وقد حدد مركز معاً التنموي 98 جيباً أو مناطق اضافية في الضفة الغربية حيث تحاط المجتمعات المحلية بالجدار والمستوطنات وغيرها من البنى التحتية الاسرائيلية على نحو يحد من حرية حركة الفلسطينيين. إن ال312810 فلسطيني الذين يعيشون في هذه الجيوب هم عرضة للتهجير الداخلي، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنهم أكثر عرضة لهدم منازلهم.

لقد حددت اتفاقات أوسلو الموقعة بين اسرائيل والفلسطينيين عام 1993 60٪ من الضفة الغربية كمنطقة C، والتي تندرج ضمن السيطرة المدنية والامنية الاسرائيلية. إن أكثر من 94٪ من طلبات الحصول على تصاريح البناء في التجمعات الفلسطينية الموجودة في هذه المناطق رُفضت من قبل السلطات الإسرائيلية ما بين كانون الثاني 2000 وأيلول 2007. (وقبل اواخر السبعينات، عندما بدأت اسرائيل مشروعها الاستيطاني في الأرض الفلسطينية المحتلة، كانت تصاريح البناء تُمنح بسهولة للفلسطينيين).[32] وبغض النظر، يستمر البناء، بينما يحاول الفلسطينيون تلبية احتياجاتهم السكنية؛ فما بين كانون الثاني 2000 وأيلول 2007، أُصدر 5000 أمر هدم وهُدم أكثر من 1600 مبنى فلسطيني.[33]

أما في قطاع غزة، فإن إنشاء «منطقة عازلة» عسكرية عرضها من 500 متر الى كيلومتر على طول الحدود المصرية قد حولت المناطق السكنية السابقة الى مناطق عسكرية محظورة.[34] وقد فقد ستة عشر الف شخص في مدينة رفح جنوب قطاع غزة – أكثر من 10٪ من عدد سكانها – منازلهم بحلول عام 2004. [35] وفي حزيران 2006، شُرد ما يصل الى 5100 فلسطيني في سلسلة من عمليات التوغل العسكري الإسرائيلي في قطاع غزة.[36]

البدو

"في أيلول 2007 قام المقرر الخاص بزيارة الحديدية في وادي الأردن حيث تم هدم مباني مجتمع محلي بدوي من نحو 200 أسرة، تضم 6000

*شخص يعيشون بالقرب من مستوطنة روا اليهودية، من قبل قوات الدفاع الإسرائيلية. واعاد هذا ذكريات الممارسات في جنوب إفريقيا الفصل العنصري من تدمير القرى السوداء (سُميت بِ "البقع السوداء") والتي كانت قريبة جدا من السكان البيض. و تحظر المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة تدمير الممتلكات الشخصية 'إلا إذا اعتبرهذا التدمير ضرورية حتمية للعمليات العسكرية". **مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، 21 يناير 2008***

كان لسياسة هدم المنازل الإسرائيلية تبعات معينة على السكان البدو في إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة. ويعيش عشرات الآلاف من البدو، من السكان الأصليين الفلسطينيين المقيمين في صحراء النقب قبل قيام دولة اسرائيل، في مجتمعات لا تعترف بها إسرائيل. ما يقرب من 40٪ من سكان القرى غير المعترف بها في النقب هم دون سن التاسعة. البناء في هذه القرى محظور. ونتيجة لذلك، تم بناء 45000 مبنى بطريقة «غير مشروعة» في جنوب اسرائيل، وفقا لوزارة الداخلية الإسرائيلية، ويمكن أن تُصدر أوامر بهدمها. لقد إنتُقد تصاعد ممارسة هدم المنازل غير المرخص لها كإجراء «تمييزي» في تقرير لهيومن رايتس ووتش عام 2007 دعت فيه إلى وقف هذه السياسة. [37]

بينما يركز تقريرنا على الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن دراسات لعمليات هدم المنازل في النقب تعكس آثار مماثلة على الأطفال. «إن هدم منزل حدث مؤلم وصعب لجميع أفراد الأسرة،» قال عليان القريناوي في رأي مكتوب لأطباء من أجل حقوق الإنسان. «إن وجود البيت يسد حاجة حيوية وأساسية للأطفال، وعدم وجوده يعيق تطور علاقات آمنة وقابلة للتكيف.»[38]

يواجه البدو الذين نزحوا الى الضفة الغربية معضلة مشابهة. [39] ويُقدر أن هناك 6000 عائلة بدوية في الضفة الغربية. وبينما توسع اسرائيل المستوطنات الاستراتيجية في منطقة القدس، يتزايد تعرض البدو الذين يعيشون في مناطق مفتوحة لأوامر الهدم والإخلاء.[40]

علاوة على ذلك، عندما يُشرد البدو، فإن لديهم موارد تأقلم محدودة. فهم يعتمدون على الرعي مع عدد قليل من الفرص المتاحة لأنشطة زيادة الدخل الاخرى. وليس لديهم الثقل الاجتماعي في منطقة تهيمن فيها مباني الطبقة الحضرية. كما تتجاهل السلطة الفلسطينية البدو إلى حد كبير[41] ، مما يزيد من ضعفهم. وكمجموعة تعيش على الهامش وتواجه الآن هدم المنازل وإخلاءها،إن البدو يمثلون سيناريو اسوأ حالة من هدم المنازل والتهجير القسري.

القانون الإنساني العالمي وإتفاقات حقوق الإنسان ذات الصلة

اتفاقية جنيف الرابعة

المادة 53

يُمنع أي تدمير من قبل دولة الاحتلال لعقارات او ممتلكات شخصية تعود ملكيتها الفردية أو الجماعية لأشخاص خاصين أو الدولة أو غيرها من السلطات العامة أو للمنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا إعتبر التدمير ضرورة مطلقة من العمليات الحربية.

المادة33

لا يجوز معاقبة أي شخص محمي عن مخالفة لم يقترفها هو أو تقترفها هي شخصياً. يحظر فرض العقوبات الجماعية وجميع تدابير التهديد أو الإرهاب؛ ويحظر السلب؛ وتحظر الاعمال الانتقامية ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم.

المبادئ التوجيهية بخصوص التهجير القسري الداخلي

1) لكل شخص الحق في الحماية من التهجير القسري من مسكنه أو أرضه أو مكان إقامته المعتاد.

2) حظر التهجير القسري والذي يمكن أن يحدث في الحالات الآتية :

أ) عندما يكون ذلك على أساس سياسات الفصل العنصري،"التطهير العرقي" أو ما شابهها من ممارسات تهدف الى/ أو تؤدي إلى تغيير التركيب الأثني أو الديني أو العرقي للسكان المتضررين؛
ب) في حالات النزاع المسلح، ما لم يتطلبه أمن المدنيين المعنيين أو أسباب عسكرية ملحة؛
ج) في حالات مشاريع التنمية واسعة النطاق، والتي لا تبررها مصلحة الجمهور العليا والغالبة؛
د) في حالات الكوارث، ما لم تتطلب سلامة وصحة المتضررين اجلاءهم؛
هـ) عندما يستخدم كعقوبة جماعية.

3) لا يجوز أن يستمر التهجير القسري مدة أطول مما تقتضيه الظروف.

اتفاقية حقوق الطفل

المادة 9

1) يتعين على الدول الأطراف أن تضمن عدم فصل الطفل عن والديه رغما عنهم...

المادة 24

1) تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة... وستبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لتضمن ألا يحرم أي طفل من حقه في الحصول على خدمات رعاية صحية كهذه.

المادة 27

1) تعترف الدول الأطراف بحق كل طفل في مستوى معيشي ملائم لنموه البدني والنفسي والروحي والمعنوي والاجتماعي...
2) أن تتخذ الدول الأطراف، وفقا لظروفها الوطنية وفي حدود إمكانياتها، التدابير الملائمة لمساعدة الوالدين وغيرهما من الأشخاص المسؤولين عن الطفل على إنفاذ هذا الحق، وإذا دعت الحاجة إلى تقديم المساعدة المادية وبرامج الدعم، ولا سيما فيما يتعلق بالتغذية والملابس والإسكان.

المادة 28

1) تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في التعليم، وبالرغبة في تحقيق هذا الحق تدريجياً وعلى أساس تكافؤ الفرص...

المادة 31

1) تعترف الدول الأطراف بحق الطفل في الراحة وأوقات الفراغ ، ومزاولة اللعب والأنشطة الترفيهية المناسبة لسن الطفل والمشاركة بحرية في الحياة الثقافية وفي الفنون.

المادة 38

1) تتعهد الدول الأطراف باحترام وضمان احترام قواعد القانون الإنساني الدولي المنطبقة عليها في النزاعات المسلحة ذات الصلة بالطفل...
وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي لحماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة، تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير الممكنة عملياً لضمان حماية ورعاية الأطفال المتأثرين بنزاع مسلح.

3– دراسة أثر هدم البيوت على الاطفال والاسر

عن الدراسة

لقد اجريت العديد من الدراسات على سياسة هدم المنازل في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان معظم هذه الدراسات قانونية في المقام الأول، وتجمع بين النظرية والوصف والتحليل و تهمش التقييم العملي للردود والحاجات الفردية.[42] وكان عدد كبير من الأوراق قد كُتبت عن الأثر النفسي لهدم المنازل وأثر ذلك على الأطفال أو البالغين.[43] ومع ذلك، لم تعتمد اي منها نهج «الشخص الكامل» مما يؤدي للتصدي لأثر السياسة على الفرد وأسرته لأو اسرتها والبيئة الاجتماعية والاقتصادية الاوسع.

وترسم هذه الدراسة صورة عن الأسر الفلسطينية التي تعرضت لعمليات هدم المنازل، واصفة احتياجاتهم وآلياتهم للتأقلم لتقديم توصيات من اجل استجابة إنسانية منسّقة ومناسبة. ولفعل ذلك، فإنها تستخدم استبانات الصحة العقلية المهيكلة، و استبانات ظروف الأسرةالاجتماعية والاقتصادية شبه-المهيكلة، وأحداث الهدم، ومقابلات مفتوحة مع الأسر. (للاطلاع على وصف مفصل لمنهجية الدراسة الاستقصائية، انظر في الملحق 1.)

جُمعت ملامح كاملة عن 56 أسرة دُمرت منازلهم على يد القوات العسكرية الإسرائيلية بين عامي 2000 و 2006، باستثناء عائلتين دُمرت منازلهم في عامي 1992 و1994. (تم الاتصال بتسعة وخمسين أسرة في هذه الدراسة، بينما وفرت 58 أسرة ملامح اجتماعية واقتصادية مفصّلة، في حين أعطت 56 أسرة معلومات مفصلة عن هدم منازلهم.)

وبالإضافة إلى ذلك، أُجريت مقابلات مفتوحة مع سبع عائلات شملتها الدراسة الاستقصائية. وقد أُجريت المقابلات مع أسرة من رفح؛ ومع والدي وطفلي أسرة من رام الله، مع أم وابنتها من بيت لحم؛ مع أب من بيت لحم، ومع طفلين من أسرتين مختلفتين وأم من عائلة ثالثة من مخيم جنين للاجئين.

هدم البيوت: يوم الهدم واليوم الذي يليه وتدلل البيانات المجمعة على التحول في الأسر بين زمن الهدم ومقابلة الدراسة، وتنظر في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والاحتياجات الصحية والمساعدات المقدمة وكذلك تطورات الصحة النفسية:

في يوم الهدم

صورة للأسر التي استُقصيت آرائها

«في منزلنا كان عندنا أراجيح وورود وأشجار تين –كان كل شيء قد ذهب. كانت]هناك[الكثير من الذكريات ... وبعد عطلة العيد، تم هدم منزلنا.»
– ضُحى، 15 عاماً، رام الله

- في اليوم الذي هُدمت فيه منازلهم، كان عدد الناس الموجودون في منازل أسر تمت مقابلتهم 237 طفل دون سن 18 سنة (123 ذكراً و114 أنثى) و 198 بالغ (98 ذكر و100 أنثى). وكان ثلاثة أطفال تحت سن ثلاثة أشهر و كان ثلاثة اطفال بين سن ثلاثة وستة أشهر وكان ثمانية اطفال بين سن ستة أشهر وسن سنة واحدة.

- بلغ معدل عدد أفراد الأسرة الذين يعيشون في المنازل يوم هدمها (الارقام الواردة أعلاه تشمل الزوار واعضاء الأسرة الممتدة) 8.4. وكان عمر ما معدله 66٪ (5.5) من أفراد الأسرة أقل من 18 سنة.

- وفي يوم الهدم ، كانت عشر نساء حوامل موجودات (ثلاث منهن حوامل لأكثر من ستة أشهر، وخمس ما بين الشهر الثالث والشهر الخامس من الحمل وإمرأتين في المراحل الأولى من الحمل.)

- في وقت الهدم، كان هناك أربعة من البالغين الذين يعانون من سوء الحالة الصحية والإعاقات الحرجة موجودون؛ عانى إثنان منهم من صعف البصر، وكان واحد منهم معاقاً عقلياً، وعانى آخر من مرض السرطان.

- جُرح ثلاثة أشخاص يعانون من إعاقات أو أمراض مزمنة خلال تنفيذ الجيش الاسرائيلي لعملية هدم المنزل.

- 39٪ من الأسر (23) كانوا من مخيمات لاجئين و37٪ من مدن (22) و24٪ (14) من قرى.

«كانت حياتنا في السابق أفضل مما هي عليه اليوم. لقد اخذوا والدي وهدموا منزلنا. بيتنا الآن مثل البيت الذي سبقه، ولكن من دون لعبي وكتب قصصي التي كنت أقرؤها. كل اشيائنا متفحمة ومحترقة، ومنزلنا ومنزل جيراننا انسدلت مفتوحة أمام بعضها البعض بعد الهدم. اعتدت أن أجلس وحدي وأتصوره كما كان في ذاكرتي، ولكن كان من الصعب احياناً أن أتصوره كما كان من قبل. عندما عدت بعد الهدم، بالكاد استطعت أن انظر إليه ولذلك تركت المكان وجلست على الشارع في الاسفل.» – ***ساجي، 13 عاماً، بيت لحم***

عملية الهدم

تدمير الممتلكات والاعتقالات والأذى البدني

شهد أحمد، وهو في الخمسينيات من عمره، هدم منزله الواقع في منطقة بيت لحم مرتين. فقد هُدم منزل عائلته لأول مرة في حزيران 2004 في عملية عسكرية. وبعد عامين، في تشرين الثاني 2006، أُصدر أمر هدم للمنزل وهدم مرة اخرى. كانت معظم الاسرة تعيش في شقة مستأجرة وكان أحمد هناك عندما سمع أن الجيش الإسرائيلي حاصر منزله القديم وأمر جميع المقيمين بالخروج. استمر الجنود بدعوة ابن أحمد للخروج أو سيقومون بتدمير المنزل، ولكن الأب لم يعتقد أن ابنه في الداخل. فقط بعد هدم المنزل عُثرعلى جثة ابنه في الركام. وفي وقت لاحق، رفض الرجل المسن مغادرة المنزل وتوقف عن المشاركة في المناسبات الاجتماعية ولم يذهب الى العمل وانهى هوايته كحكم في اتحاد كرة القدم المحلي. وقال للمقابلين: «لم يهمني أنه تم هدم المنزل، أو حتى للجيران، ولكن هذه المرة فُقد ابني الحبيب. كانت حالتي النفسية فظيعة. وأُصيبت زوجتي بالمرض النفسي. نحن لسنا أسرة الآن، ولكننا مدمرون. لقد اضطهدونا عندما قاموا وبطريقة منعدمة الأخلاق وغير مشروعة بقتل ابني وهو يجلس في منزله.»

عادة ما يكون هدم المنازل مصحوباً بالاصابات والاعتقالات وحتى وفاة أفراد الأسرة.

ويمكن أن تتبع مشاكل صحية خطيرة صدمة هدم المنازل.

- قيل ان 41٪ من ال 56 منزل تمت دراستها قد هُدمت لأسباب عسكرية وهُدمت 27٪ كإجراء عقابي 13٪ بدعوى عدم وجود تراخيص بناء. وهُدمت ال 11 منزل المتبقية لأسباب غير معروفة.

- هُدمت أكثر من نصف (52%) من منازل الأسر ال 56 في دراستنا الاستقصائية في هدم جماعي، حيث تم تدمير مجموعة من المنازل او حي.

- أُصيب فلسطينون بجروح في 22 من أحداث هدم المنازل. ووقعت ثلاث اصابات في أفراد الأسرة التي تمتلك المنازل. وقُتل عضو في عائلة واحدة خلال عملية الهدم، وتوفيت امرأة واحدة نتيجة لإصابات بجروح اثناء عملية الهدم.

- أفادت الأسر تغييرات موهنة في صحة أفراد الأسرة البدنية – بما في ذلك الذبحة القلبية ومرض السكري وارتفاع ضغط الدم – بعد هدم منازلهم.

- وقعت اعتقالات خلال سبع عمليات هدم.

عائلة ضحى ذات ال 15 عاما، أُجّرت عن غير قصد شقة في مبناهم لاحد المطلوبين. وفي إحدى الليالي، وصل الجيش الإسرائيلي وطالب الجنود عائلتها وغيرهم من المقيمين بالرحيل. انتظرت الأسر بترقب لساعات. وكانت ضحى في شقة على الجانب الاخر من الشارع.

«كنت خائفة وحتى مصابة بالهلع،» قالت لمجريي المقابلة. «كانت هذه المرة الاولى التي اشعر فيها بالخوف هكذا. لم أستطع احتمال ذلك. كان ابن أخي معي أيضاً. حاولت الحديث اليه لتمضية الوقت وتجاهل ما يحدث في الخارج مع الجنود. قررت التوقف عن البكاء. ابقيت نفسي هادئة باللعب مع ابن أخي.» مع حلول الصباح، كان الجنود قد أطلقوا النار وقتلوا الرجل المطلوب. ولكنهم لم ينتهوا بعد – فقد خططوا لهدم المبنى السكني لمعاقبة الأسرة. «[عندما] طلبنا من الجنود السماح لنا بالحصول على بعض الاشياء قبل هدمهم لمنزلنا، رفضوا.» تتذكر ضحى.

«بعد فترة من الزمن، سمحوا لأخي واثنين من شقيقاتي الأصغر بالذهاب الى الداخل للحصول على اغراضنا. ورفضوا السماح لشقيقتي الأخرى بالحصول على بطاقة هويتها. لقد فقدنا 300 شيكل تمتلكها أختي؛ وفقدت زوجة أخي مالها ومصاغها.

«حتى الاشياء التي اخرجناها من المنزل مُزقت ودُمرت لأن الجنود اطلقوا النار عليها. واحتفظت أمي ببعض ملابسها الممزقة كتذكار. وبعد ذلك لذنا بالفرار. قالوا لنا أن بامكاننا العودة في الساعة الخامسة، ولكن أين كان من المفترض أن نذهب بعد أن هدموا منزلنا؟ لقد ذهب.»

- فقط 13% من ال56 أسرة قالوا أنهم كانوا قادرين على ازالة أمتعتهم من المنزل قبل هدمه.[44]

- فقدت جميع الأسر المستقصاة ممتلكات. وقُدر متوسط الخسائر التي تكبدتها الاسر نتيجة هدم هذه المباني ب73490 دينار اردني (تقريباً 105090 دولاراً امريكياً). وقُدر متوسط الخسائر التي تكبدتها الاسر في الممتلكات وتدمير محتويات المبنى ب35847 ديناراً اردنياً (تقريباً 51261 دولاراً امريكياً) لكل أسرة.

التهجير القسري وانعدام الأمان

تعيش امل في بيت لحم وهي زوجة المعتقل عصام بكر. هُدم منزلها لمعاقبة زوجها الذي كان، في ذلك الوقت، مطلوباً من قبل السلطات الإسرائيلية ومختبئ.

«عندما خرجنا لاول مرة [من المنزل المهدوم]، سألتني ابنتي، « الى أين سنذهب؟» تذكرت امل. «البيوت ليست مهمة ولكن الأطفال تعرضوا للضرر الاكبر من الناحية النفسية. لدي ابن سيدخل الصف الأول كان نائما بجوار شقيقاته عندما جاء الجنود. أمسكوا به على الفور ورأى الجنود وكان خائفاً. والآن يستيقظ في الليل وهو يبكي. عندما يريد شيئاً ما، فإنه كما لو لم يكن ابني – فهو يصرخ ويبكي. وهو يبلغ الآن عشر سنوات من عمره، وتؤثر]حالته [على دراسته. عندما يفتح كتاباً فإنه يبقيه مفتوحاً على نفس الصفحة. قبل الخوف وما حدث لزوجي، كان اداؤهم أفضل أكاديمياً وحصلوا على درجات جيدة. وعندما سئلت عن ابني بلال في الصف الثاني، كان المعلمون يقولون انه يجيب فوراً. في البداية كان يحصل على علامات 95، ولكنه الآن سوف بصعوبة لن يعيد السنة.»

مقارنة بين العائلات في عينة البحث والعائلات الفلسطينية الأخرى

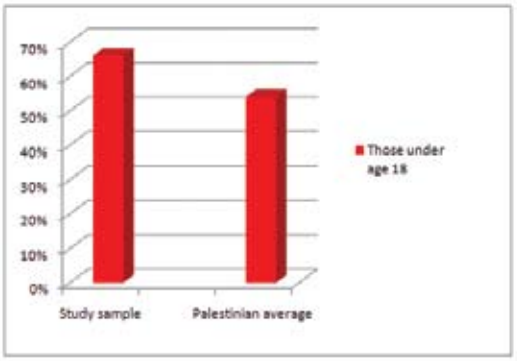

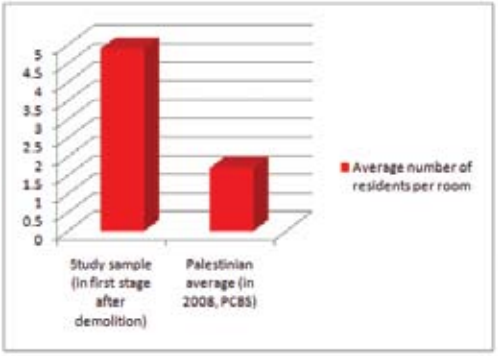

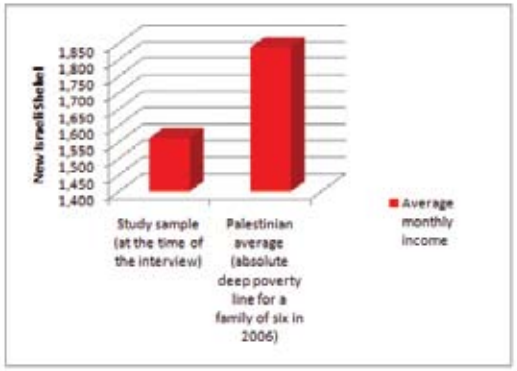

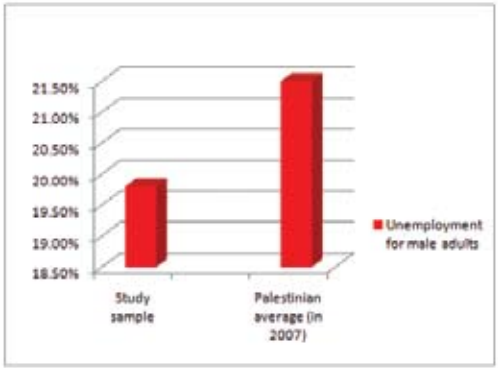

مباشرة بعد الهدم، تضطر معظم الأسر لإيجاد مسكن أينما استطاعوا، إما بالازدحام معاً أو تفتيت الوحدة الأسرية.

57% من الاسر ال56 التي تمت مقابلهم والذين دُمرت منازلهم لم يعودوا الى مساكنهم الاصلية قط.

نصف اولئك الذين لم يعودوا قالوا ان القوات الاسرائيلية منعتهم من العودة. وقال آخرون ان المسكن الأصلي ليس آمناً.

قد يجد سكان المدن أنه من الأسهل ان يعودوا إلى بيوتهم أكثر من سكان مخيم اللاجئين أو القرويين.

- فوراً بعد هدم المنازل، تمكنت أسرتين اثنين فقط من 56 من البقاء في منازلها (وهذه المنازل دُمرت جزئياً فقط.)[45]

- ذهبت 20 من الأسر الأخرى للعيش مع الأقارب.

- إستأجرت 19 أسرة شققاً، وبقيت ثلاث أسر في الخيام، وأُسكنت احداها في مستشفى، وأخرى في مدرسة، وبُلغ ان احداها بقيت في «الشارع».

- أدى ذلك إلى أوضاع معيشية مزدحمة، مع زج عائلة واحدة ب30 شخص في غرفة واحدة. كان متوسط عدد الاشخاص في الغرفة في هذه الفترة الأولية 4.9. (في عام 2008، حدد الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني متوسط الكثافة السكانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ب 1.7 في الغرفة الواحدة.

وصفت والدة ضحى ظروف الأسرة المعيشية الجديدة بعد قيام جنود اسرائيليين بهدم منزلهم في رام الله لمعاقبتهم على تأجير شقة لفلسطيني مطلوب.

«لا يريد احد ان يؤجرنا شقة لاننا 15 شخصاً - 10 بنات وثلاثة ابناء وانا وزوجي،» قالت ام ضحى. «في الليلة التي هدم فيها المبنى ذهبنا الى منزل أخي. وفي صباح اليوم التالي (وكانت سنة واحدة وشهرين قد انقضت الآن) انتقلنا إلى حاوية – فقد حصلنا على ثلاث حاويات. كان من الصعب البقاء في منزل شقيقي لأن لديه أسرة كبيرة ونحن أسرة كبيرة. كان العيش في الحاوية كالعيش ففي جحيم. وكانت حيوانات تعيش في الحاويات قبل ان نسكنها. كنت أتمنى أن تكون أفضل. كان الوضع صعباً خلال الصيف والشتاء. جاء ثعبان قرب ساقي وأنا أُعلق الملابس كي تجف. لا توجد كهرباء ولا يوجد حمام.

قام زوجي ببناء مراحيض مؤقتة بجوار الحاوية. وتمكنا من الحصول على الكهرباء، ثم قمنا بترتيب المكان وأحضرنا الحشايا. بطبيعة الحال، إن الحاوية ليست كبيرة بما فيه الكفاية لفراش لكل شخص واحد. كان لدينا أكثر من حاوية – واحدة للنوم وواحدة للغذاء وكمطبخ وواحدة للزوار. كنا نقضي حاجتنا في الخارج. لانستطيع الاستحمام.وكنا نجلس على الكرتون.»

- لم يعد 57% من الاسر ال56 التي شملتها الدراسة الاستقصائية الى مساكنهم الاصلية.

- من ضمن الذين لم يعودوا، نصفهم (15 أسرة) قالوا ان السلطات العسكرية الاسرائيلية منعتهم من العودة (سبع

في قطاع غزة، وست في الضفة الغربية واثنتان في القدس.)[46]

- ممن تبقى من العائلات الذين لم يعودوا، قالت 10 ان المنطقة ليست آمنة، ووجدت اثنان فرص عمل أفضل في منطقة مختلفة، وعثرت أخرى على المساعدة في مكان آخر، وبقيت اسرة واحدة تعيش مع عائلتها الممتدة.

- نصف أولئك الذين عادوا في نهاية المطاف إلى منازلهم التي إعيد بناؤها كانوا من المدن، و36 في المائة كانوا من مخيمات اللاجئين، و14 % من القرى.

- معظم الأسر التي استقصيت كانت من مخيمات اللاجئين، ولم يتمكنوا من العودة إلى بيوت أُعيد إعمارها. وتشير الدراسة إلى أن سكان المدن قد يجدون أنه من الأسهل عليهم مقارنة بغيرهم ان يعودوا إلى منازلهم التي أعيد إعمارها بعد هدم منازلهم. وعادة ما تدار المناطق الحضرية الفلسطينية من قبل السلطات الفلسطينية وتعاني من تدخل أقل من الجيش الاسرائيلي مقارنة مع المناطق الحدودية في قطاع غزة أو منطقة C في الضفة الغربية، كما ورد سابقا في هذا التقرير.[47]

دمر منزل أحمد في بيت لحم مرتين. «لم تكن هناك فرصة لاخراج أثاثنا،» يتذكر أحمد، «وكان لدينا 15 دقيقة لإحضار الوثائق الهامة. كان ذلك صعباً – لم يكن لدينا ما نستعين به، ولا محكمة (استئناف)، ولا خيار سوى أن نرى منزلنا يُهدم. بتنا تلك الليلة في الشارع، حيث حوّل الجنود المكان الى منطقة عسكرية مغلقة. [وبعد ذلك] بقينا مع العائلة والجيران – والله لقد قسمنا أنفسنا بين العمات والأعمام. لقد تشتتت الأسرة، وأثر ذلك كثيراً علينا.»

- 71% من الأسر ال 56 انتقلت مرتين على الاقل قبل ان تستقر في مكان سكن بعد هدم منازلهم.

- انتقلت 20 أسرة مرتين، وانتقلت 12 منها ثلاث مرات، وانتقلت خمس أسر أربع مرات، وانتقلت أسرتان خمس مرات، وانتقلت أسرة واحدة سبع مرات.

- لم تنتقل أسرتان على الإطلاق، وانتقلت 14 أسرة مرة واحدة فقط بعد هدم منازلهم.

- عانت 61% من الاسر المستقصاة من الانتقال لمدة سنتين قبل العثور على مسكن دائم بعد يوم الهدم.[48]

تلي هدم المنازل فترات طويلة من عدم الاستقرار بالنسبة للأسرة.

71% من الأسر ال 56 انتقلت مرتين على الاقل قبل ان تستقر في مكان سكن بعد هدم منازلهم.

احتاجت معظم الأسر لمدة سنتين على الأقل من أجل العثور على مكان سكن دائم.

17% من الأسر (وجميعهم في قطاع غزة) غيرت مدارس أطفالهم بعد هدم منازلها.

- عانت تسع اكثر من اربع سنوات من الحياة الانتقالية (واغلبيتها لا تزال غير مستقرة في مساكنها عند إجراء المقابلة.

- عانت ثمان أسر من ثلاث إلى أربع سنوات من عدم الاستقرار في السكن؛ عانت أربع اسر بين سنتين وثلاث سنوات؛ وعشر أسر عانت من سنة إلى سنتين؛ وست أسر من نصف عام إلى عام واحد؛

وعشر أسر لمدة شهر واحد الى نصف العام من عدم الاستقرار؛ و أربع أسر عانت أقل من شهر من عدم الاستقرار.

- حتى العائلات التي عادت في نهاية المطاف الى مواقع منازلهم المهدومة عانت في المتوسط من 13 شهر من التهجير القسري قبل ان يعودوا.

- عانت 26% من الأسر من الانفصال عن أحد الأفراد أو أكثر من الوحدة الأسرية بعد هدم منازلهم، مما أثّر على 50 من الاطفال الذين تم استقصاؤهم.[49]

- 45% من الاسر (25) (وقت اجراء الدراسة) كانوا يعيشون في منازل يمتلكونها، و38 % (21) أسرة تعيش في منازل مستأجرة، و11% (ستة) يقيمون في منازل تخص الأسرة الممتدة و7% (أربعة) يعيشون في منازل تابعة لوكالة غوث وتشغيل ا للاجئين

التغييرات والتراجع التربوي

سجى، وعمرها الآن 13 عاماً، كان عمرها 11 عاماً عندما تم هدم منزلها في بيت لحم. «كنا بجانب المسجد وسمعنا صوت الانفجار،» تذكرت سجى. «جلسنا لمدة ساعة في الخارج وكان الجو شديد البرودة، وكنت خائفة – خائفة جداً. عندما سمعت صوت الهدم، أصبحت خائفة وغاضبة. وشرعت في البكاء. ثم ذهبنا الى الخارج ورأينا الشقة وهي مدمرة. كنت حزينة بعد ذلك. ذهبنا إلى البيت القديم في مخيم اللاجئين، ولكني لم أكن سعيدة في ذلك المنزل. كانت الامور طبيعية؛ ساعدنا اعمامي، ودعموا ابي حتى قمنا بترميم المنزل وعدنا اليه. ولكنني تراجعت في دراستي. توقفت عن الدراسة والتركيز، ولكنني تحسّنت ببطء. وأثّر الهدم أيضا على أصدقائي في المدرسة وعلاقاتي. لم ارغب في التحدث مع أي شخص لانني لم ارد أي منهم ان يسألني ما حدث... كنت عادية مع أخوتي وأخواتي، ما عدا انني كنت انزعج بسرعة.»

- وضعت 17% من الأسر اطفالهم ال 46 في مدارس مختلفة بعد هدم منازلهم. كانت جميع هذه الاسر من قطاع غزة.

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة في صيف عام 2007، مما لم يسمح لنا بجمع المعلومات من المدارس، ولكن شهادات الأطفال وأسرهم تشير إلى أن معظم الأطفال الذين تعرضوا لهدم منزل شهدوا انخفاضا لاحقاً في تحصيلهم المدرسي. وكما ذُكر أعلاه، فإن عدداً كبيراً من الأطفال يضطرون لتغيير مدارسهم بعد هدم منازلهم.

«كانت كل الاشياء قد ذهبت. ليس هناك مال. غبنا عن المدرسة لمدة أسبوع لأننا فقدنا زيّنا المدرسي وكتبنا وملابسنا. وقد جلب مدرسينا لي زياً مدرسياً وحقيبة - في البداية كنت أذهب إلى المدرسة مرتدية شبشباً. – ***ضحى، 15 عاماً، من رام الله***

> ***"في البداية كنت أذهب إلى المدرسة مرتدية شبشباً"***

في يوم اجراء مقابلة الدراسة

لقد استخدمت المعلومات التي جمعت في يوم اجراء مقابلة الدراسة لتقييم الاوضاع الاجتماعية-الاقتصادية والصحية النفسية للأسر المشاركة في الدراسة بعد هدم منازلهم.[50]

الفقر والمصاعب الاقتصادية

«ليس هناك دخل أو مال. نتمنى لو امكننا ان نغادر، وإحداث تغيير. حتى أبي بدأ يفكر في بيع (الحاويات) ومغادرة البلاد. فظروفنا الاقتصادية وسكننا ليسا جيدين. نحن نشعر بالعصبية... أشعر بالاختناق. ويزداد الوضع سوءاً؛ لا يمكن لنا ان نبقى هكذا، نعيش في حاوية... ففي الشتاء تزداد الحالة سوءاً. كنا نتدفأ باستخدام الحطب. لم يكن في وسعنا الاستحمام أو فعل أي شيء. تفوح من كل شيئ رائحة الدخان بما في ذلك ملابسنا.»
— ضحى، 15 عامًا، من رام الله

- 57% من الأسر ال 56 التي شملتها الدراسة الاستقصائية وصفوا وضعهم الاقتصادي بانهم فقراء او فقراء جداً.

- فقط 2% من الأسر وصفت وضعها الاقتصادي بأنه ممتاز، و 10% قالوا ان وضعهم الاقتصادي كان جيداً، وقال 41% قالوا انه متوسط.

- متوسط دخل الأسرة الشهري في وقت اجراء المقابلة 1561 شيكل (355 دولاراً)[51]

في عام 2006، بلغ خط الفقر المطلق (العميق) وخط الفقر النسبي للأسر التي فيها ما متوسطه ستة أشخاص في الأرض الفلسطينية المحتلة دخلاً شهرياً يقل عن 1837 شيكل (414 دولاراً) و2300 شيكل (518 دولاراً) على التوالي. يشير الأول إلى ميزانية المأكل والملبس والمسكن، بينما يزيد الثاني ضروريات أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والرعاية الشخصية واللوازم المنزلية.[52]

- وبلغت نسبة البطالة بين الذكور البالغين 19.8%. وبين الإناث البالغات، كان معدل البطالة 4.1%، لأن 73.1% من النساء عرّفن عن انفسهن كربات بيوت وهن ليسوا جزءاً من قوة العمل العادية.

بلغ معدل البطالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2007 21.5%.

- كان لسبعة أطفال تقل أعمارهم عن 18 سنة وظائف.

«أشعر بالغضب عندما يسألونني ماذا طبخت. اقول لهم «العدس»، وبعض الأيام ارزاً مع العدس. يقولون لنا ان بطونهم الآن فيها جذور من العدس. ماذا يمكنني أن أفعل؟ هذا هو الموجود. «لا يستطيع ابوكم ان يعمل؛ فهو معاق وأنا لا أعمل وانتم تدرسون. اذاً من يمكنه أن يصرف عليكم؟» هذا ما أقوله لهم... نحن مضطرون الى إخراجهم من المدرسة حتى يتمكنوا من العمل. العمل قاس— فهو صعب جدا بالنسبة لهم. ولكن الأطفال بحاجة إلى المصاريف— يحتاجون الى طعام ويحتاجون حقائب مدرسية... اشعر بانني متعبة واختنق. اشعر بآلام لاذعة في صدري واشعر بالضيق. ماذا يمكنني أن أفعل سوى البكاء؟ ماذا يمكنني أن أفعل؟ الذهاب للتسول؟»—
أم ضحى من رام الله.

الإفتقار للمساعدة

*«لم تعرض اي منظمة تقديم المساعدة. في البداية قدمت الأونروا]المساعدة[—أحضروا لنا بعض الطعام؛ دقيق وعدس وفاصولياء وأغطية وتجهيزات للمطبخ. وساعدنا المركز الفلسطيني للارشاد مع الأطفال. واحضر لنا الصليب الأحمر بعض الحشايا والبطانيات، ولكنها لم تكن من الصوف.»—**أم ضحى من رام الله***

- أفادت 14 أسرة انها تلقت مساعدات من منظمات (تتضمن المنظمات الحكومية) ي حين افادت ثماني أسر انها تلقت المساعدة من أسرهم الممتدة.

- افادت 22 أسرة ان اللجنة الدولية للصليب الاحمر وصلت الى المكان بعدالهدم؛ وأفادت 14 اسرة ان وكالة الأمم المتحدة للإغاثة والتشغيل كانت هناك؛ وافادت ثماني أسر عن وصول ممثلي وزارة السلطة الفلسطينية؛ وأفادت ست اسر عن وصول عدد من المنظمات غير الحكومية أو الأحزاب السياسية؛ وافادت ثلاث اسر ان أكثر من منظمة واحدة كانت موجودة في نفس الوقت (العدد لم يُحدد)؛ وافادت اسرة واحدة ان لا احد استجاب واسرتين اثنين لم تجب على السؤال.[53]

«بعد الهدم، انتظرت الصباح وأخذت أولادي وعدت الى مخيم اللاجئين. كانت رجلي تؤلمني ولم استطع الوقوف. ثم جاء الصليب الأحمر ولكنني لم أكن هناك. سجلت المعتاد: ما الذي نحتاج ان يقدموه لنا؟ خيمة وأغراض للمنزل. ولكن كان عندي المنزل في المخيم، وساعدتنا المحافظة في استئجار شقة وساعدنا الجيران على دفع الايجار .»—***أم سجى من بيت لحم***

الصحة النفسية المتراجعة

كيف يستجيب الأطفال عند هدم منازلهم

"البيت هو الخير، والخير انتهى بتدمير البيت. ضاعت صحتنا. وتغير أبنائنا الى الاسوأ."—***أب من رام الله***

عندما قورن الأطفال الذين تم هدم منازلهم مع مجموعة مراقبة باستخدام استبانات الصحة النفسية، أظهرت جميع المؤشرات صحة نفسية اكثر سوءاً مقارنة في المجموعة الاولى، حتى بعد انقضاء ستة أشهر على زمن الهدم.

وبالتالي قد تؤدي معاناة الطفل من هدم منزله او منزلها الى الصدمة طويلة المدى.

شهد ما يقرب من 80% من ال103 طفل من الذين تتوفر بيانات عنهم هدم منازلهم(82 مقابل21). لم يكن هناك فرق بين صحة هؤلاء الاطفال النفسية، والصحة النفسية للأطفال الذين لم يروا منازلهم تتعرض للهدم. ولم يلاحظ اختلافات بين البنات والبنين في مؤشرات الصحة النفسية، سواء في مجموعة المراقبة او بين الأطفال الذين هُدمت منازلهم.[54]

لم يبدو ان الأطفال الأكبر سنا يتمتعون بحماية أفضل من أقرانهم الأصغر ضد الصدمات النفسية الناجمة عن عمليات هدم المنازل.

الإنسحاب *لا احب ان اسمع اصواتاً عالية او أصوات الأطفال؛ احب ان ابقى وحدي وان انام.»—بنت من بيت لحم*	يعاني الأطفال الذين هُدمت منازلهم من الانسحاب أكثر من الأطفال الأخرين، ويفضلون أن يبقوا وحدهم أو البقاء هادئين في وجود الآخرين.
الأعراض الجسمية *«أشعر وكأنني أختنق»—صبي من رام الله* *«كنت قادماً من المدرسة وانا ابكي لأمي، واقول لها ان بطني تؤلمني، وانا ابكي وارفض الأكل والشرب.»—بنت من رفح*	يشكو الأطفال الذين هُدمت منازلهم أكثر من الأطفال الاخرين من أعراض جسمية مثل الدوار والألم في أنحاء مختلفة من الجسم ومشاكل في التنفس من دون اي سبب معروف.
القلق / الإكتئاب *«لقد تحول لون قلبي الى الأسود.»—فتاة من رام الله*	يعاني الأطفال الذين هُدمت منازلهم من القلق والاكتئاب أكثر من الأطفال الآخرين. فهم يبكون أكثر ويخافون من الذهاب إلى المدرسة ويشعرون بأنهم غير محبوبين أو أن الآخرين يعاملونهم بسوء ويشعرون بالذنب والعصبية وهم متوترون للغاية.
المشاكل الإجتماعية	يعاني الأطفال الذين دمرت منازلهم من المشاكل الإجتماعية اكثر من الاطفال الآخرين مثل مواجهة الصعوبة في ايجاد علاقة بالأطفال الاخرين، وزيادة التعلق بالبالغين والسلوك غير اللائق بسنهم، أو تفضيلهم للبقاء مع الأطفال الأصغر سناً.
الاوهام، الإستحواذ، و غيرها من المشاكل *«أخذت صوراً للمنزل على هاتفي النقال عندما]كان[يُهدم وبقيت اعيد عرضها لأراه يسقط. احب ان اراها لانها تذكرني بذلك المنزل. اتذكر الايام الخوالي، تلك الايام الحلوة.»—صبي من رام الله*	اظهر الأطفال الذين هُدمت منازلهم افكاراً توهمية وقهرية ووسواسية وذهانية أكثر من غيرهم من الأطفال.

صعوبات الانتباه

«تقول ابنتي، «انا ادرس وادرس، ولكن عند الامتحان عندما تسألني المعلمة انسى.»—أم من بيت لحم

«لا استطيع التركيز في دراستي. اليوم، اعني، لا استطيع التركيز ولا احب ان ادرس.»—صبي من رام الله

«يرون صوراً لعملية الهدم ولا يستطيعون التركيز. وهي في الصف الثاني عشر، ولكنها رسبت. ليس هناك مجال للدراسة. ليس هناك مكان للدراسة.»—أم من رام الله

يواجه الأطفال الذين هُدمت منازلهم صعوبات اكبر في التركيز اكثر من الاطفال الاخرين. فهم مفرطو النشاط وفاقدو الدوافع وتختلط الامور بسهولة عليهم ويفقدون التركيز بسرعة ويحلمون احلام يقظة.

كثير من هذه الأعراض تدلل على المرض النفسي بما في ذلك الاكتئاب.

الإنحراف

يميل الأطفال الذين هُدمت منازلهم نحو الانحراف أكثر من غيرهم من الأطفال، فعلى سبيل المثال، التواجد مع مثيري المشاكل والكذب والسرقة وعدم إظهار الندم والفرار.

السلوك العنيف

«انهم يدفعونني للجنون. فإنهم لا يستمعون الي على الاطلاق؛ انا افعل كل شيئ بالصراخ والصياح عليهم.»—أم من بيت لحم

«انا اصرخ عليهم واضربهم]اخوتي واخواتي[. لم اكن هكذا في الماضي. لقد غدوت أُستثار بسرعة كبيرة.»—ابنتها، بيت لحم

«لقد تغيرت اخلاقهم. فهم يضربون بعضهم البعض؛ ولم يعودوا يحتملون بعضهم البعض. وهم شديدو الحساسية وعنيفون مع بعضهم البعض.»—أم من رام الله

يظهر الأطفال الذين هُدمت منازلهم سلوكاً عنيفاً أكثر من غيرهم من الأطفال، فعلى سبيل المثال، عدم الاستجابة لطلبات الآخرين في البيت والمدرسة وتدمير ممتلكاتهم وممتلكات الآخرين والتصرف على نحو فظ وجاف مع الآخرين والعراك بانتظام والمطالبة بالاهتمام.

اعراض اخرى

ابلغ الوالدان عن السلس البولي الليلي ومص الإبهام والسلوك الجنسي غير الملائم وغيرها من السلوكيات أكثر بين الأسر الذين هُدمت منازلهم.

فتاة فلسطينية شرق مخيم جباليا و هي تمشي بجانب بيت تم تسويته بالأرض من قبل القصف الجوي الاسرائيلي خلال الحرب على غزة (كانون أول 2008 - كانون ثاني 2009) . صورة / أ. دامو

الأثر على المراهقين

سُئل المراهقون في الدراسة مباشرة كيف كانوا يشعرون، بالإضافة إلى تسجيل ملاحظات والديهم بشأنهم. وتعكس النتائج الاستنتاجات عن جميع الأطفال الذين عانوا من هدم منازلهم.

جدول النتائج حول الصحة العقلية – مراهقين/يافعين

الاعراض المتعلقة بالصدمة *«احلم كثيراً بان الجيش قد جاء الى داخل المنزل واراد ان يضربني... احياناً لا استطيع النوم لانني اتذكر منزلنا.»—صبي من رام الله* *«كنا خائفين بعد عملية الهدم. لم نستطع النوم. كنت اخافً احياناً انه بينما ننام سأجد ان المنزل قد هُدم فوق رأسي. كنت متوتراً دائماً... واعتدت ان ابكي.»—فتاة من رفح*	يعاني المراهقون الذين هُدمت منازلهم من اعراض متعلقة بالصدمة اكثر من اقرانهم. ويبقى الدليل على هذا الأثر حتى بعد ستة اشهر بعد الحدث.
الجو الأسري	عبر المراهقون الذين هُدمت منازلهم عن شعورهم بترابط اسري اقل مقارنة مع اقرانهم: احسوا بان احداث العائلة واسلوب معيشتهم كانت اقل قابلية للفهم والسيطرة عليها اصعب ولها معنى أقل من المراهقين الذين كانوا في مجموعة المراقبة. وبعبارة أخرى، فإن الأسرة بعد هدم المنزل تكون أقل قدرة على مساعدة المراهقين على فهم الأحداث وإدارة المسائل اليومية وتوفير المعنى والوفاء باحتياجات الأطفال.[55]

علاقة الوالد مع الطفل بالنسبة للاطفال تحت سن 12

يتعلق الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة اكثر بوالديهم، على العكس من المراهقين الذين يختارون مواردهم النفسية من بيئة اوسع، بما في ذلك الأصدقاء والمدرسة والحي.

ان التفاعل بين ظروف الصحية النفسية والعوامل الاجتماعية-الاقتصادية في أعقاب هدم المنزل يؤدي، كما تبين دراستنا،الى ارتفاع حدة التوتر بين الآباء وأطفالهم.

جدول النتائج حول الصحة العقلية – علاقة الآباء بالأبناء

تشتت الانتباه وفرط الحساسية	ان تشتت الانتباه وفرط الحساسية المتزايدان عند الاطفال الذين هُدمت منازلهم تزيد من التوتر في علاقة الطفل بوالديه/ها.
السلوك المتطلب *« لم [اعتد] ان ارفض طلباتهم قط ، ولكني لا استطيع ان اغير ذلك. انه شعور فظيع عندما يطلبون شيئاً ولا استطيع شراؤه. اصبح غاضبة وابدأ بالصراخ عليهم. ماذا بوسعي ان افعل؟ هذا حقاً اكبر من قدراتي.»—أب من رام الله* *«لقد تغيرت الطريقة التي كنا نتعامل فيها مع اطفالنا؛ عندما تطلب ابنتي شيكلاً، ولم يكن معي قرش]لاعطيه لها[ينفطر قلبي. كي يجب ان اشعر عندما لا استطيع ان اعطيها حتى شيكلاً واحداً لشراء ما تريد؟»—أم من رام الله*	تشعر أسر الاطفال الذين تعرضت منازلهم للهدم ان اطفالهم اكثر تطلباً من الاسر في مجموعة المراقبة. وهذا يزيد من التوتر في الاسرة، في حين يكافح الوالدين لتلبية حاجات ابنائهم الصحية النفسية ومواجهة حقائق اقتصادية جديدة وصعبة.
الأكتئاب *«شعرت بصدري يؤلمني، ولا اشعر بخير. لا استطيع فعل شيئ غير البكاء. اشعر بالارتياح عندما ابكي، ماذا بوسعي ان افعل غير ذلك؟»—أم من رام الله*	يعاني الوالدين الذين هُدمت منازلهم من الحزن والاكتئاب أكثر من البالغين في العينة السليمة. ولهذا أثر ضار على قدرتهم على القيام بدور الوالد/ة، مما يزيد من شعورهم بالإحباط واليأس والاكتئاب المتفاقم.

الصحة

«ان اوضاعنا الصحية متردية. عانت حماتي من الذبحة القلبية بعد الحدث، وعانيت انا من مرض السكري. وزوجي عانى من مرض السكري و]ارتفاع[ضغط الدم، ثم تعرض لذبحة قلبية بسبب هذه الاوضاع. لم اعتقد قط بانني ساعاني من مرض السكري.»—أم من رام الله

«عانى ابي من ذبحة قلبية وبقي في الفراش. واصبح متوتراً جداً ولم يستطع تحمل اي منا.وتغيرت العلاقة بيني وبين اخوتي، وبدأنا بلفظ كلمات لم نستخدمها من قبل.»—إبنة من رام الله

تعاني أسر الاطفال الذين تعرضت منازلهم للهدم من المشاكل الصحية أكثر من مجموعة المراقبة. وهذا يضع المزيد من المطالب على الوحدة الأسرية ويقلل من شعور الوالدين بالذات وقيمة الذات والكفاءة ويولد شعوراً بالفشل ويفاقم المشاكل في العلاقات بين الآباء وأطفالهم.

وخلصت الدراسة إلى أن أكبر مصادر التوتر في المنزل كان—بالنسبة للأطفال—مشاعرهم تجاه كونهم مهملين من والديهم، و—بين الوالدين—ازدياد في الاكتئاب ومن الواضح أن الوالدين في الأسر التي عانت من هدم بيوتها تتطلب دعماً نفسياً لمساعدتهم على تلبية حاجاتهم وحاجات أطفالهم.

كيف يستجيب الوالدان عندما يُهدم المنزل

*«واحد من أصعب الأمور [ان يعاني منها] أن تكون في منزل ثم تصبح على الرصيف. كيف يمكن ان يكون هذا صحيحاً؟ ليس هناك ملابس ولا مال... ليس هناك مال لشراء أي شيء.»—**أم من رام الله***

يشعر الاهل بخسارة اكبر بعد هدم منازلهم. ومع ذلك، يبقون مسؤولين عن رعاية الأطفال، بالإضافة الى التعامل مع المتطلبات الأساسية للحياة اليومية.

لقد وجدت دراستنا ان 97 % (92 من أصل 95) من الأمهات والآباء الذين دُمرت منازلهم عانوا من الأعراض المتعلقة بالصدمة.

*«ثم بدأت امهم تعاني من الكوابيس. عندما تكون نائمة في الليل، تبدأ بالصراخ.»—**أب من رفح***

*«أكثر من أي شيء، لقد أصبحت مهتاجاً جداً واصبحت أعصابي غاية في التوتر.»—**أم من جنين***

العلاقة بين الوالدين

*"كان مبنى كبير. ولكن في عند الهدم ما حدث حدث لي فقط. لقد انهرت وبعد يومين شعرت بألم حاد في ساقي. لقد أزعجني لمدة أربع سنوات، وكان ينبغي أن أخضع لعملية جراحية ولكني كنت حاملاً. كنت آخذ 14 قرصاً من الأسبرين يومياً، ولكني لم أتحسن. وبقيت نهارا وليلاً ذاهبة قادمة ومستيقظة من الألم. وسبب ذلك هو انني لم اصرخ او ابكى قط، لذلك خرج]الألم[على هذا النحو."—**أم من بيت لحم***

لقد وجدت دراستنا انه إذا أظهر أحد الوالدين الذين تم هدم منزلهماأعراضاً شديدة للمرض النفسي، فانه من المرجح أن

يعاني الوالد الآخر من اعراض شديدة. يمكن أن يعزى هذا الارتباط الواضح إلى خصائص مشتركة للصدمة التي تعرض لها كلاً من الوالدين، أو الى عوامل أخرى غير معروفة.

وتفرض معاناة أحد أفراد الأسرة من مرض بدني أو نفسي شديد ضغوطاً إضافية يمكن لها أن تفاقم المرض النفسي.

الوقاية: صحة الوالدين النفسية

هناك عامل هام في صحة الأطفال النفسية وهو رفاهية الوالدين النفسية. وخلصت دراستنا إلى أن رفاهية الأم النفسية لها أثر أكبر بكثير على الأطفال من تأثير رفاهية الأب النفسية. ولوحظت نتائج مماثلة بخصوص شدة الأعراض المتعلقة بالصدمة لدى المراهقين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية وعلاقتهم بحالة الأم النفسية.

وبينت بحوث أخرى أن لقدرة الأم على تعزيز ورعاية الأطفال بشكل مناسب آثار خطيرة على رفاههم العصبي البيولوجي قصير ومتوسط وطويل المدى. ولهذا تأثيرات ملموسة على نمو ادمغة الأطفال والمراهقين والتي يمكنها أن تؤثر عليهم سلباً طوال الحياة ما لم يوفر العلاج الشافي.[56]

في المجتمع الفلسطيني، غالبا ما تكون الأم ولية امر الأطفال الأولية، وبالتالي لها تأثير كبير عليهم وعلى عواطفهم. فالحفاظ على صحة الأم النفسية هو عامل رئيسي في الحفاظ على صحة الطفل النفسية، وخاصة في الأوقات العصيبة وانعدام الأمان.

وعلى الرغم من عدم وجود صلة مباشرة بين الصحة النفسية للأب والطفل، هناك مؤشرات على علاقة غير مباشرة. ويفيد المراهقون انهم يشعرون بالانسجام والجو الأسري (أي تماسك شخصي وعائلي) في نفس الوقت الذي يقول فيه والدهم انه يتلقى الدعم من بيئته. وبعبارة أخرى، فإن الدعم الذي يتلقاه الوالد من داخل وخارج الأسرة يترك اثراً على الأسرة، ويوفر مناخاً يشعر فيه المراهقون ان عالمهم له معنى بالرغم من الصدمة وهدم المنازل.

وبدوره، فإن الدعم الاجتماعي، وفقا للدراسة، هو عامل حماية للمراهقين في الأوقات العصيبة، وتخفف من شدة أعراض إنعصاب ما بعد الصدمة.

وعلاوة على ذلك، فان الدعم الاجتماعي يلعب دوراً حاسماً في حماية الوالدين ضد العواقب النفسية المترتبة لهدم المنازل، وخاصة التجنّب والاكتئاب والذهان.

4– ما هي الاستجابات الحالية ؟

يمكن وصف الاستجابات الحالية للتهجير، سواء كنتيجة لهدم المنازل أو لأسباب أخرى، بأنها مخصصة وغير متسقة معاً، لأن هناك فجوات كبيرة فيما يتعلق بحماية المهجرين داخلياً ومساعدة المهجرين داخلياً داخل الأرض الفلسطينية المحتلة.

حالياً تُوفر استجابات الخط الأول للنزوح من الأونروا واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل مأوى الطوارئ والغذاء وغيرها من الامدادات الأساسية المخصصة لمساعدة المهجرين داخلياً على التأقلم مع الخسائر المادية المباشرة في المنازل والممتلكات. ولا تلبي مساعدات الطوارئ هذه الاحتياجات بصورة كافية، كما يتضح في هذه الدراسة، وأيضا تفشل في معالجة احتياجات الأسرة المضيفة أو المجتمع المحلي. ولا تُكمّلها استجابات مساعدة مناسبة متوسطة وطويلة المدى والتدخلات المركزة لتجنّب التهجير القسري . وتحديدا فإن الاستجابة الحالية لا تنطوي على البحث عن حلول دائمة على النحو المبين في المبادئ التوجيهية (وعلى وجه التحديد العودة الطوعية وإعادة التوطين والادماج المحلي للمهجرين داخليا.)

وفي محاولة لمعالجة نقاط الضعف هذه، كجزء من تجمع للحماية تقوده الامم المتحدة، قد أُنشئت مجموعة عمل في أواخر عام 2007 والتي من خلالها تعمل وكالات الامم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (الدولية والفلسطينية والإسرائيلية) على وضع وتنفيذ استجابة تشاركية بين الوكالات. وبناء على الدراسات الموجودة حول التهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة والبيانات الأولية التي تم جمعها ، فإن مبادرات المجموعة طويلة المدى تشمل توثيق ورصد الموقف بهدف تحسين جهود المناصرة للتخفيف من ووقف التهجير القسري وتنفيذ استجابة للحماية تسعى إلى تجنّب التهجير القسري وتعالج مواطن الضعف خلال حدث التهجير القسري ويبحث عن حل دائم.

في النداءات الموحدة للأمم المتحدة عامي 2008 و 2009، قام تجمع الحماية بوضع التهجير القسري والحاجة إلى استجابة أكثر تنسيقاً على رأس سلم الأولويات.

وهناك أمثلة عن مجتمعات محلية كانت قد نجحت في مقاومة ضغوط التهجير القسري. ففي قرية العقبة في وادي الأردن، حدد السكان استثمارات الجهات المانحة في التعليم والصحة والمياه والزراعة والبنية التحتية وتوفير سبل العيش بانها تدعم السكان الذين لا يزالون هناك. وقد وفرت حملات المناصرة الموازية وزيارات المجتمع الدولي ووسائل الإعلام المنسقة وخدمات المساعدة القانونية مستوى من الحماية لسكان القرية.

وفي قرية ام النصر في غزة، شرد 1450 شخص في آذار 2007 بعد انهياربركة صرف صحي قريبة. وقد كان التهجير القسري متوقعا هنا، لأن بناء محطة معالجة المجاري قد توقفت وكانت البرك (ولا تزال) مليئة الى حد الفيضان. ولم توظف جهود الوقاية على نحو فعال. ومع ذلك فإن الاستجابة الطارئة في أعقاب التهجير القسري— بما في ذلك التقييم السريع وتوفير مأوى طوارئ على المدى القصير والمياه والغذاء وعُدد النظافة والمطبخ ؛ وجهود سريعة للتنظيف وإعادة البناء و المساعدة الطبية على مدار 24 ساعة؛ والتقييمات النفسية-الاجتماعية الشاملة؛ والتنسيق والاتصالات الفعالة— يمكن النظر إليها باعتبارها مثالاً للاستجابة الفعالة يحتذى ويجب تحسينه.

وقد أدرجت (مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية) ECHOمؤخرا استجابات الحماية لضغوط النزوح القسري كجزء من استجابات الحماية الطارئة الخاصة بها. وحالياً تدعم إيكو مؤسسة إنقاذ الأطفال—المملكة المتحدة لتنفيذ أنشطة للمساعدة على منع التهجير القسري في وادي الأردن وشمالي غزة.

توفر هذه الأمثلة أساساً لوضع أفضل الممارسات حول منع التهجير القسري والعمل على إيجاد حلول دائمة. ولكن، هناك حاجة إلى المزيد من العمل رصد المجتمعات المحلية المعرضة لخطر التهجير القسري وإجراء دراسة استقصائية عن المهجرين داخلياً لمعرفة ما يحتاجونه لتحقيق العودة ودراسة تأثير هذه الظاهرة على المهجرين داخلياً والأسر والمجتمعات المحلية المضيفة. انظر في قسم التوصيات في نهاية التقرير للحصول على تفاصيل أوفى عن للخطوات اللازمة لتنفيذ الاستجابة التشاركية.

جرافة تابعة للجيش الاسرائيلي تهدم بيتاً في قرية خربثا بالقرب من رام الله في نيسان 2004. صورة / أ. سلوادي

5- الخلاصة

"لا ازال اذكر اليوم الذي دمر يه الاسرائيليون منزلنا. كان اليوم الأخير من شهر رمضان... وفجأة سمعنا بعض الضجيج في الخارج، وعندما نظر ابي من النافذة رأى الدبابات الاسرائيلية امام مبنانا. بدأت بالبكاء والصراخ. عرفت انهم جاءوا ليقتلونا... كل هذا حدث مباشرة قبل (عطلة) العيد. حُرق كل شيء، بما في ذلك ملابسي الجديدة الخاصة بالعيد... كان الجميع سعداء بسبب العيد ما عداي انا. كنت ابكي في ذلك اليوم. لم أتمكن من الذهاب الى المدرسة في وقت لاحق لأن جميع أشيائي الخاصة بالمدرسة كانت قد احترقت." —***سلمى من بيت لاهيا في قطاع غزة***

تسعى هذه الدراسة إلى ابراز الضحايا المباشرين، وخاصة الأطفال، لهدم المنازل، وتقديم توصيات للسياسات على أساس نتائج الدراسة.

من الأثر الى الاستجابة

يوضح الجدول التالي أثر هدم منزل على الأسر، وذلك وفقا لنتائج الدراسة.

	مرحلة مباشرة 1–30 يوماً	مرحلة قصيرة المدى 1–6 أشهر	مرحلة طويلة المدى اكثر من 6 أشهر
الحالة العامة للأسرة	في صدمة البقاء على قيد الحياة:	محاولة البقاء كوحدة واحدة	إضطراب مزمن في الحياة الأسرية
المسكن	مأوى مؤقت:عادة تكون خيمة أو بيت متنقل او مدرسة أو مبنى عام. ويتجه العديد الى الأقارب والبعض يستطيع تحمل مصاريف منزل مستأجر.	إقامة مؤقتة: منازل مستأجرة ومنازل مملوكة لأقارب أو الأسرة الممتدة. يرمم البعض منازلهم المهدومة ويعودون إليها.	إقامة بديلة: نصف العائلات عادت الى منازلها بعد ترميمها. ويقيم البقية في منازل مستأجرة او منازل تمتلكها الأسرة الممتدة.
المأكل والملبس	معتمدة على مؤسسات المساعدات: التركيز على الاحتياجات الأساسية ولا سيما الغذاء والماء. والنقص في الملابس التي تضررت أثناء الهدم. الإحتياجات	فقط: تطلب المعونة الدائمة، إن وجدت، وغيرها من المساعدات بما فيها الاحتياجات الأساسية ولا سيما الغذاء. والنقص في الملابس.	الفقر: تعيش معظم الأسر في أوضاع اقتصادية متدهورة، حيث يتوفر الغذاء والملابس بكميات صغيرة. يعاني بعض الأطفال من سوء التغذية.

	مرحلة مباشرة 1–30 يوماً	مرحلة قصيرة المدى 1–6 أشهر	مرحلة طويلة المدى اكثر من 6 أشهر
النظافة والصحة	الخرائب: حياة في بيئة مدمرة مليئة بالنفايات. عادة ما تكون شبكات الصرف الصحي قد تعرضت لاضرار. إهمال الاحتياجات الصحية مثل الأدوية للأمراض المزمنة لأنها ليست متوفرة وليست على رأس الأولويات.	الازدحام: تعيش الأسر في مساكن دائمة مكتظة مما يتسبب بأوضاع صحية متدهورة. وتتدهور الظروف الصحية للمرضى المزمنين. مسكن «جديد»: تتحسن	الظروف المعيشية للأسرة بعد أن تتكيف مع الوضع الجديد، لكنها تبقى أقل راحة مقارنة مع المنزل المهدوم. تتطور الأعراض النفسية-الجسمية. تتدهور الأوضاع الصحية بشكل عام.
الخدمات الصحية	تعتمد على المؤسسات المساعدة والتي توفر الخدمات الصحية الأساسية في موقع الهدم، وخاصة في حالات الهدم الجماعي.	تستفيد من الخدمات الصحية المتوفرة في الأرض الفلسطينية المحتلة (وزارة الصحة، الأونروا ، إلخ)	تتوافر الخدمات ولكنها لا تُستخدم بسبب ضعف الوضع المالي. لا تتوفر موارد مالية لشراء الأدوية والذهاب لإجراء الفحوصات.
العمل والوضع المالي	توقف مؤقت: يتوقف رب الأسرة عن إدارة مشاكل الأسرة وتقديم الدعم خلال الاوقات الحرجة.	عودة الى العمل: افراد الأسرة الموظفين في السابق يعودون الى اعمالهم، خصوصاً الموظفين الذين يتلقون رواتب شهرية.	بعد مرور بعض الوقت على الهدم، يفقد بعض ارباب الاسر وظائفهم بسبب الصحة النفسية المتدهورة أو الانتقال إلى منطقة أخرى. ويقع اعمق الأثر على اولئك الذين يعملون لحسابهم الخاص بسبب الخسائر المالية الفادحة التي يتكبدوها.
التربية والمدارس	انقطاع مؤقت: يغيب الأطفال عن المدرسة لأيام ليبقوا قريبين من والديهم. وفي حالات كثيرة من عمليات الهدم الجماعي، أُغلقت المدارس مؤقتاً.	العودة الى المدرسة: عاد معظم الأطفال الى المدرسة بعد فترة قصيرة، إما الى مدارسهم السابقة او الى مدارس جديدة إذا كانوا قد انتقلوا الى منطقة سكن جديدة.	ترجع المدارس الى الوضع الطبيعي؛ ورغم ذلك يحصل الأطال على علامات منخفضة ويعانون من مشاكل سلوكية خطيرة. وفي بعض الحالات، يترك الأطفال المدرسة.

من خلال تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال العمل الميداني، من الواضح أن للأطفال والأسر التي عانت من هدم المنازل احتياجات خاصة ناجمة عن معاناة الصدمة هذه. وبالفعل، فإن العواقب الصحية النفسية والاجتماعية-الاقتصادية الواضحة المترتبة على هدم المنازل تشير إلى أن الأطفال والأسرة لا تتم حمايتهم وفقا لما تقضيه اتفاقية حقوق الطفل وغيرها من اتفاقيات حقوق الإنسان، ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن التهجير القسري الداخلي والقانون الدولي الإنساني.

إن الحقوق المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل تشمل حق الطفل في المساواة والحق في عدم ترحيله تعسفاً والحق في السكن اللائق والحق في العيش بكرامة والحق في مستوى معيشي لائق والحق في الصحة والتعليم والحق في العيش مع والديهم في بيئة سليمة والحق في اللعب والا يعانوا من العنف والخوف(انظر ص17).

فهدم منزل ليس سوى بداية الصدمة النفسية لهؤلاء الأطفال وأسرهم. وقد تعرضت الغالبية العظمى من الأسر التي استُقصيت والذين هُدمت منازلهم لاحقاً الى التهجير القسري مرارا لفترات زمنية طويلة—غالبيتهم لمدة سنتين أو أكثر—مما يؤثر على العشرات من الأطفال.

"الآن أنا وحدي وليس هناك أحد ألعب معه. منذ زمن بعيد كنت العب مع الاطفال الاخرين ممن هم في سني. احببتهم وأيضا احبت اللعب معهم. الآن ألعب مع اقاربي—ولكن ليس كثيرا." ***– سلطان، 12 عاماً، من رام الله***

هذا وتشير الدراسة إلى أنه يجب على هؤلاء الأطفال القيام بالتأقلم مع الصدمات النفسية المستمرة والجارية، بينما تنتابهم احاسيس الفقدان في بيئتهم الأسرية والأوسع. ويفيد الأطفال عن فقدان لاحق للرعاية والحنان من الوالدين، والذين من المفترض أن يعملوا كحُماتهم. ويبين تحليل نتائج الدراسة تدهوراً في صحة الوالد النفسية ذو علاقة بالصدمة، في حين أن ثلث الوالدين عانوا من خطر الإضطرابات الصحية النفسية المترتبة. وهكذا، فإن الصحة النفسية المتدهورة لوالديهم تعرض الأطفال للخطر، لأنهم يفقدون الأمن العاطفي كنتيجة لانعدام الأمن المادي.

كما أُوضح في تحليل الدراسة، عانى الأطفال الذين هُدمت منازلهم من الصحة النفسية السيئة مقارنة مع أقرانهم. وأثر هذا على صحة الأطفال الإجمالية وأدى إلى الانسحاب الاجتماعي وصعوبات في ايجاد علاقات مع أقرانهم، والسلوك العنيف وأحيانا الجانح والتوتر والاكتئاب وصعوبة التركيز و مشاكل الانتباه ومعدلات اعلى من السلوكيات الوسواسية والقهرية والذهانية. وتؤكد هذه الأعراض النفسية الواسعة على حقيقة أن عواقب الصحة النفسية المترتبة عن هدم المنازل تشبه صدمة مستمرة بدلا من حادث صدمة واحد. ورغم ان هذا خارج نطاق هذه الدراسة، فمن المعروف أيضا أن هناك عواقب مادية مترتبة عن الصدمة النفسية. وتشمل هذه متلازمة القولون العصبي، و آلام الالياف العضلية (الفيبروميالجيا) فضلا عن غيرها من الشكاوى الجسمية. [57]

لفد ادت معظم عمليات هدم المنازل الى تهجير السكان. وتتحدد فترة الهجرة اللاحقة حسب موارد العائلة المالية، والمساعدة التي يتلقونها وإمكانية العودة إلى نفس الأرض بعد هدم المنازل. عموما تؤدي الهجرة إلى تغيير كبير، لا سيما البعد عن الأسرة الممتدة. كما تؤدي الى توتر العلاقات بين الأسرة النووية وأفراد الأسرة الممتدة بسبب تغييرات أساسية في أساليب حياة الفريقين. ان الحفاظ على القرب من المسكن الأصلي وشبكة موارد

الأسرة المزروعة حول ذلك المنزل مهم لصحة الأسرة وقدرتها على التأقلم.

كما تبين دراستنا أن بعض آليات الأسرة تتعطل بعد صدمة هدم المنازل. ويتراكم التوتر في العلاقة بين الوالد والطفل، مما يحد من قدرة العلاقة على التخفيف من أثر الصدمة.

وعادة ما تلعب الأم دوراً رئيسياً في تخفيف أو مفاقمة أعراض ما بعد الصدمة الخاصة بأطفالها. قد لا يكون الأطفال قادرين على التغلب على صدمة هدم المنازل من دون مساعدتها، وقد تكون مشغولة البال بأعراضها هي. ويلعب الأب دوراً غير مباشر، وإن كان لا يقل في أهميته. يوفر اب صحته النفسية جيدة مناخاً أسرياً أكثر صحة، مما يساعد الأم والأطفال على التغلب على الأزمة. لذلك فإن صحة الطفل النفسية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بصحة الوالدين.

ولا تتعرض هذه العائلات لمجرد الصدمة في وقت الهدم أو بعد ذلك، بل أيضاً قبل تدمير منزلهم. لقد ادّت التهديدات المباشرة بالهدم، من جهة، وحالات الهدم اليومية في المناطق المستهدفة، من جهة أخرى، الى شعورالمشاركين في الدراسة بالذعر تحسباً. وقد ابلغت احدى الأسر في رفح الاحساس بشعور من الاستقرار والطمأنينة بعد الهدم، موضحين ان التحسب اليومي لهدم منزلهم كان أسوأ بكثير من مشاعرهم بعد الهدم. وإذا سعت الأسرة إلى إعادة بناء المنزل المهدوم كثيرا ما يكون هناك خطر هدم المنزل مرة أخرى.

العواقب الأوسع نطاقاً لانعدام الاستجابة

بالإضافة إلى المخاطر التي يتعرض لها الأطفال وأسرهم، فإن التهجير الداخلي للفلسطينيين يهدد بتغير كبير في النسيج الاجتماعي والتركيبة الديمغرافية للمجتمع الفلسطيني والأرض الفلسطينية المحتلة. وسوف يزيد انعدام الرد من عدم الاستقرار وتفاقم الفقر.

وقد تكون الآثار طويلة الأمد للتهجير القسري في الأرض الفلسطينية المحتلة مماثلة للتحضر. فالمهجرين داخلياً يبقون في المدن أو ينتقلون إلى داخل قلب المدينة المزدحم. وقد أظهرت هذه الدراسة أن اللاجئين الذين هُدمت منازلهم يصبحون من سكان المناطق الحضرية، مما يزيد من الضغط على الموارد البلدية.

وللإكتظاظ في المجتمعات المضيفة عواقب على الصحة والتعليم، مما يبعث خطر انتشار الأمراض وانخفاض معدلات الالتحاق. كما أنه يهدد بنزاعات مزدادة على الموارد مثل الأرض والمياه.

ان النزوح عن المناطق الاستراتيجية من الناحية الزراعية، بما في ذلك شمال الضفة الغربية وغور الأردن، يمكن أن يكون له عواقب وخيمة بالنسبة للأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة. ففي عام 2000، مثلت جنين وطولكرم وقلقيلية—جميعها مناطق لديها مشاكل وصول كبيرة متعلقة بالجدار وغيرها من البنى التحتية العسكرية الاسرائيلية—45% من الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية. من المفترض ان النزوح عن هذه المناطق يزيد من الاعتماد على المعونات.

ويتبع التهجير القسري في غزة أنماطاً مختلفة. فعندما يعلقون ولا مكان آخر يذهبون اليه، يضطر الغزيون للعودة الى مناطق غير آمنة ومكتظة بالسكان بالفعل.

بدون استجابة منسقة من جانب المجتمع الد ولي لمشكلة هدم المنازل، يواجه الفلسطينيون زيادة في التهجير القسري الداخلي، وتضاعفات في المشاكل الاجتماعية-الاقتصادية، وتحول في المشهد الديموغرافي.

6- التوصيات

*"إن عمليات الهدم التي أُمر بها إما لعدم وجود تصريح أو اي حجة آخرى لها بعد عسكري وطبيعة قاسية لا مسوغ لها."— **ميلون كوثاري، المقرر الخاص للأمم المتحدة عن الإسكان، 12 حزيران2002***

*"السياسات الإسرائيلية بشأن هدم المنازل... قد تبلغ، في حالات معينة، مبلغ العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة."—**لجنة الامم المتحدة لمناهضة التعذيب، 2001***

تظهر نتائج هذه الدراسة أن الأطفال الفلسطينيين وأسرهم الذين يعانون من هدم منازلهم ليسوا محميين بشكل صحيح.

ليس تنفيذ عمليات هدم المنازل لأسباب عقابية أو كعقاب جماعي أو كنتيجة للعمليات العسكرية فقط انتهاك للقانون الإنساني الدولي (كما هو منصوص عليه، على سبيل المثال، في المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة) بل ان سياسة اسرائيل لهدم المنازل تشكل انتهاكاً لالتزاماتها المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية عن التهجير القسري وغيرها في القانون الدولي لحقوق الإنسان.[58]

فضلا على ذلك،فإن دولة اسرائيل لم تمارس دورها المتمثل في الحماية في الاستجابة للاحتياجات الخاصة للأسر بعد هدم منازلها. ولم تتمكن السلطة الفلسطينية من تولي مسؤولياتها في هذا الصدد بسبب نقص الموارد ولأنها لا تتمتع بالسيطرة الإدارية أو القانونية أو السياسية على اكثر المناطق ضعفاً في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبدلا من ذلك، فقد التزمت الوكالات المحلية والدولية والأممية بالاستجابة لهذه الالتزامات.

للاستجابة بفعالية لنقاط الضعف الخاصة للأطفال وأسرهم في أعقاب حادثة تشكل مثل هكذا صدمة، ينبغي أن يتم ما يلي:

- تطوير والبدء في تنفيذ نماذج واستبانات موحدة لتقييم مدى التأثر والضرر ولضمان الاستجابات الملائمة.
- رصد التهجير القسري وتسجيل الأسر المشردة كي يتم دعم إعادة التأهيل وإعادة إدماج الأسر بصورة أكثر فعالية.
- وضع الآليات التي توفرخدمات مستمرة للإغاثة وإعادة التأهيل، بما فيها نظام واضح للإحالة لمزودي الخدمات النفسية والصحية والتعليمية.
- إنشاء آلية لرصد المجتمعات المحلية المعرضة لخطر التهجير القسري، إلى جانب تحديد وتنفيذ استراتيجيات وقاية للاستخدام المحلي.

وعلاوة على ذلك، فإننا نوصي باتخاذ الخطوات التالية من أجل حماية الأطفال وأسرهم.

دولة إسرائيل

- اصدار وقف لهدم المنازل الفلسطينية.
- احترام وتنطبق مبادئ القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها اتفاقية حقوق الطفل, وقرارات مجلس الأمن للأمم المتحدة ذات الصلة .
- عقد لجنة مستقلة للنظر في شرعية هدم المنازل والتي ستتناول مسائل الرد والتعويض لأولئك الذين تضرروا بما يخالف القانون الإنساني الدولي.

- عقد جلسة استماع في الكنيست عن أثر هدم البيوت الخاص على رفاه الأطفال في الأرض الفلسطينية المحتلة، وعلاقتها بمسؤوليات اسرائيل بموجب اتفاقية حقوق الطفل.

- ضمان حرية الوصول إلى السكان المعرضين للخطر الذين تم تهجيرهم.

السلطة الفلسطينية

- رصد وتوثيق ممارسة هدم المنازل في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في القدس الشرقية، والتهجير القسري الناجم عنها، والأضرار التي سببتها.

- الدعوة لمنع هدم المنازل في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال الضغط السياسي وتقديم الدعم القانوني للأسر المهددة بهدم المنازل.

- ضمان تقديم المساعدة اللازمة لضحايا هدم المنازل، وخصوصا الأطفال، وخاصة توفير ما يلزم من الدعم النفسي والإحالات اللازمة.

- ضمان ان يبقى التهجير القسري وهدم المنازل على جدول الاعمال خلال المفاوضات السياسية.

المجتمع الدولي

- الدعوة لمنع هدم المنازل في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال الضغط السياسي وتقديم الدعم القانوني للأسر المهددة بهدم المنازل.

- وضع وتنفيذ التعاون استجابة تشاركية بين الوكالات للتهجير الداخلي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

- تعبئة الأموال لتنفيذ الاستجابة من خلال عملية النداء الموحد وغيرها من الآليات.

- تناول المسألة مع المقررين الخاصين والممثل الخاص للأمين العام ومنسق ألاستجابة لحالات الطوارئ.

حكومات المانحين

- ان يتبلغوا بالشروط المتعلقة بالتهجير القسري الداخلي.

- ضمان أن تُشمل المعلومات المتعلقة بالتهجير القسري الداخلي في تقارير الوفود المنتظمة إلى مقراتها، وكذلك في تقييمات الاحتياجات لبلدان محددة.

- دمج الدعم للإستجابة التشاركية بين الوكالات في استراتيجيات التمويل.

- دعوة اسرائيل الى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان إزاء سياسة هدم المنازل.

مخيم للمهجرين قسرياً في جباليا، شمال غزة. صورة/ م. فتحي

7- الملاحق - منهجية البحث

عيّنة البحث

تم جمع المعلومات من 59 أسرة هُدمت منازلها من قبل القوات العسكرية الإسرائيلية بين عامي 2000 و 2006، باستثناء عائلتين هُدم منزليهما في السابق. وفي داخل هذه الأسر، هناك 106 اطفال (61 ذكر و 45 أنثى) تتراوح أعمارهم بين خمسة و 18 عاماً استهدفتهم الدراسة. مُلئت الاستبانات النفسية من 95 أسرة (42 من الآباء و53 من الأمهات)، بالإضافة إلى استبانات ملئها 96 طفلاً في مجموعة مراقبة (حسب العمر) (54 ذكرا و 42 أنثى). وكان متوسط عمر الأطفال في الأسر التي تعرضت منازلها للهدم 12.05 سنة مقابل 11.63 سنة للأطفال في مجموعة المراقبة. لا توجد فوارق إحصائية في العمر والنوع الإجتماعي بين أطفال مجموعة المراقبة والأطفال في الدراسة.

وبالإضافة إلى ذلك، أجريت عدد من المقابلات المفتوحة ورسمت سمات سبع أسر مختلفة. وشملت المقابلات أسرة من رفح، ووالدي وطفلي عائلة من مدينة رام الله، وأم وابنتها من بيت لحم، وأب من بيت لحم، وطفلين من أسرتين مختلفتين وأم من عائلة ثالثة من مخيم جنين للاجئين.

الأدوات

الإستبانات المهيكلة

تمت ترجمة الاستبانةات التالية من الانكليزية الى العربية لاستخدامها في الدراسة.

قائمة ملاحظة سلوك الطفل (CBCL):- [59] تتألف هذه الاستبانة من 112 مؤشر تُصنف من صفر الى اثنين وفقا لوجودها. وتتعلق المؤشرات بصحة الأطفال النفسية: الانسحاب والاعراض الجسمية والقلق/الاكتئاب والمشاكل الاجتماعية ومشاكل الفكر و صعوبات الاهتمام والجنوح والسلوك العنيف، وكذلك الانطواء. وقد صُممت هذه الاستبانة لدراسة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة و18 عاماً. وفي دراستنا استخدمنا الصيغة التي يجيب عليها الوالدين وليس الأطفال أنفسهم.

قائمة الأعراض الموجزة(BSI): وتتكون هذه القائمة من 53 من الاعراض المصنفة على مقياس مدرج من صفر إلى أربعة وفقا لوجودها. وهي مصممة كي يجيب عليها البالغون ومن خلال قائمته التي تقيس المؤشرات التالية: اعراض التجسم والوسواس القهري والاكتئاب والخوف والعداء والذهان وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن استقراء مؤشرات عامة، مثل مؤشر الشدة العام (GSI)، الذي يعبر عن شدة الأعراض التي يعانى منها.

مؤشر إنعصاب الابوة (PSI):- [60] تسعى هذه الاستبانة لقياس الإنعصاب في العلاقة بين الطفل والوالد. وهو يتألف من 101 بنداً (تم حذف البنود 120-102 والمرتبطة بالضغوط الحياتية). وتقيس الاستبانة منظورين من الإنعصاب: إنعصاب الطفل، والتي تشمل التشتت وفرط النشاط والقابلية للتكيف والتعزيز من الوالدين والتطلب والمزاج والقبول، والاستبانة الخاصة بالوالد، والتي تشمل الكفاءة والعزلة الاجتماعية والتعلق بالطفل والصحة وتقييد الدور والاكتئاب والزوج/الزوجة.

مقياس ما بعد الصدمة التشخيصي (PDS): [61] يتألف سلم الدرجات هذا من 17 بنداً تمثل الأعراض النفسية لما بعد الصدمة وفقاً لدليل التشخيصي للاضطرابات النفسية، والتي تقدر على مقياس درجات وفقا لظهورها. يمكن استقراء ثلاثة أنواع من الأعراض: التدخل في شؤون الغير والتجنب وفرط الاستثارة. وبالإضافة إلى ذلك يمكن عمل التشخيص وفقا لمعايير دليل التشخيصي للاضطرابات النفسية.

مؤشر اضطراب إنعصاب ما بعد الصدمة (PSDI): [62]
وتتضمن هذه الاستبانة 22 من الأعراض التي يتم تقديرها على مقياس من واحد الى خمسة وفقا لظهورها. وصُمم المقياس للأطفال والمراهقين ويساعد في تشخيص اضطراب إنعصاب ما بعد الصدمة وفقاً للدليل التشخيصي للاضطرابات النفسية.

استبانة استراتيجيات التكيّف (CSQ): [63] تتألف هذه الاستبانة من 30 أسلوب مرتبة على مقياس من واحد إلى اثنين وفقا للمدى الذي يُستخدم في ايجاد حلول للمشاكل. و يمكن استقراء ثلاث استراتيجيات للتكيف مع التوتر: تلك التي تركز على المشكلة وتلك التي تركز على العواطف والتجنّب.

مؤشر الدعم الاجتماعي (SSI): ويتألف هذا المؤشر من 12 تصريح تستخدم لقياس مدى رضا الفرد من الدعم الذي يحصل/تحصل عليها من الناس حوله/حولها. ويصنف كل بند من واحد إلى سبعة، ويتوقف ذلك على مشاعر المجيب بشأن انطباق كل جملة.

مقياس الإحساس بالتماسك (SOC–13): [64] هذه نسخة مختصرة من مقياس انطونوفوسكي للشعور بالتماسك. وهو يتألف من 13 جملة يتعين تصنيفها من واحد الى سبعة من جانب المجيب. ويعتبر سلم الدرجات مقياساً للصلابة ضد أعراض مرض كنتيجة للصدمة. ويمكن استقراء عناصر من شعور الفرد بالتماسك: الفهم والإدارة والمفهوم.

إحساس العائلة بالتماسك (FSOC): [65] تتألف هذه الاستبانة من 12 بند لقياس شعور التماسك داخل الأسرة. وهو تطويرلنظرية الاستبانة السابقة حول الأسرة. وهو يتألف من 12 جملة والتي يتم تقديرها من واحد الى سبعة وفقا لذلك.

مقياس احترام الذات: تتألف هذه الاستبانة من عشرة تصريحات يتم تقديرها من واحد إلى أربعة حسب اتفاق الفرد مع التصريح. هذا مجرد مقياس بسيط لاحترام الذات يطبق على المراهقين.

الإستبانات شبه–المهيكلة

وقد صممت هذه الاستبانة للتعرف على مبنى الأسرة وهدمه والأحوال المعيشية للأسرة قبل وبعد الهدم. وتتضمن الاستبانة أسئلة حول ما يلي:

أ. معلومات متعلقة بالوالدين والأطفال (العمر والمستوى المهني والأكاديمي والحالة الصحة وأية ملاحظات أخرى)؛

ب. ظروفهم الاقتصادية: دخل ثابت ودوري، والأصول، والأرض أو العقارات، والأطفال الذين يتلقون التعليم في الجامعات أو المدارس الخاصة؛

ج. الأسباب والإجراءات المحيطة بهدم المنزل. و تنقسم الأسباب إلى ثلاث فئات هي: الأمن أو عدم وجود ترخيص بناء أو كاجراء عقابي. وقد سجلت الإجراءات القانونية التي طبقتها السلطات الاسرائيلية بالتفصيل؛

هـ . هدم المنازل وكيف نُفذت ومن كان حاضراً والإصابات والأضرار التي تم تكبدها؛

و. وصف للمبنى المهدوم وقيمته وكذلك المفروشات التي فُقدت؛ و

ز. المراحل التي مرت بها العائلة بعد هدم المنزل. في هذا القسم، يعطي رب الأسرة وصفاً لمراحل مختلفة من تحركات الأسرة ومساكنها منذ يوم الهدم حتى الوقت الحاضر. ويتم ملئ جدول من الأسئلة حول ظروف المعيشة خلال كل فترة. ويتعلق الجدول بصورة مباشرة لاتفاقية حقوق الطفل ومعاناة الأطفال في ظل الظروف المعيشية الجديدة.

المقابلات

أُجريت جميع المقابلات مع أسر لم تشارك في البحث الكمي.

إفتتحت المقابلات باتقديم، ثم طُلب من الشخص المقابَل ان يروي قصة الهدم. وكان من المتوقع من المقابلين أن يسألوا قليل من الأسئلة في بداية المقابلة، وفقط اسئلة إيضاحية. في بعض المقابلات، كان لزاماً ان يُسحب المقابَلين وطُلب من المقابِلين طرح أسئلة متعلقة بالتغييرات التي حدثت منذ هدم المنزل. ومثلت المقابلات مع الأطفال تحدياً اكبر، لأنهم في كثير من الأحيان واجهوا صعوبة في التعبير عن أنفسهم. ومع ذلك، كانوا أكثر صدقاً، ولم يسعوا الى تجميل سردهم للأحداث. وقد رفض العديد من الأشخاص الذين طلبت منهم المقابلات اجرائها، لذلك استبدلوا بأفراد من أسر أخرى.

إجراءات البحث

جُمعت المعلومات والبيانات عن هدم المنازل بين عامي 2000 و 2006 بمساعدة من منظمات مختلفة (بتسيلم ومؤسسة الحق والميزان واللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت ووزارة الإسكان والمحافظات والمجالس القروية). من خلال دراسة البيانات التي تم جمعها، إعتمدت عينة بحث مكونة من منزل واحد لكل 60 منزل هُدم. وقُسمت المنازل إلى أربع مناطق: شمال الضفة الغربية (جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية وسلفيت)، ووسط الضفة الغربية (رام الله واريحا والقدس)، وجنوب الضفة الغربية (الخليل وبيت لحم) وقطاع غزة. وفي كل منطقة قُسمت الحالات اكثر بين المنازل في المدن والقرى ومخيمات اللاجئين.

استخدمت الفرق الميدانية البيانات لوضع المعايير التالية مما يحد العينة لِ:

1. الأسر التي هُدمت منازلها بين عامي 2000 و 2006؛
2. وجود الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة و 18 عاماً، طفل واحد على الأقل ويفضل اثنين؛ و
3. هدم منزل العائلة بينما كانت تعيش فيه.

تم الاتصال بارباب الأسر المختارة. وقد ساعدت المنظمات المذكورة أعلاه، وبمساعدة من المجالس المحلية والمعارف المتبادلين، على ترتيب زيارات منزلية للأسر. وكان فريق البحث المكون من شخصين حاضرا في جميع الزيارات المنزلية، والتي ملئت خلالها الاستبانات ذات العلاقة. وفي بعض الأحيان كانت هناك حاجة للعودة، وذلك إما لأن الوقت كان قد نفد أو بسبب غياب أفراد مستهدفين من الأسرة.

حاول فريق البحث اجراء المقابلات مع أطفال مجموعة المراقبة في الدراسة في نفس وقت الزيارة بالبحث عن أطفال من سن مشابهة في الحي. وللأسف، لم ينجح هذا دائماً وكان على الفريق البحث عن أطفال مماثلين في المسكن والعمر والنوع الاجتماعي في وقت لاحق.

نظام البحث

مُلئت استبانات الهدم (الاستبانات شبه-المهيكلة) من قبل أحد الوالدين في كل أسرة. وطُلب من كل من الوالدين ملء استبانة تتضمن ما يلي: مقياس ما بعد الصدمة التشخيصي (PDS)، وقائمة الأعراض الموجزة ((BSI، واستبانة استراتيجيات التكيّف (CSQ)، ومؤشر الدعم الاجتماعي (SSI). وعلاوة على ذلك، طُلب من احد الوالدين (ويفضل الأم) ملء قائمة ملاحظة سلوك الطفل (CBCL) لجميع الأطفال المشاركين.

وقُسم الأطفال بين الذين تقل أعمارهم عن 12 والمراهقين (12-18 سنة). ونظرا إلى أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 12 غير قادرين على ملء الاستبانات بانفسهم، قام أحد والديهم بملء مؤشر إنعصاب الابوة (PSI) بدلا عن ذلك. ولكن كان هناك عدد من الاستبانات التي ملئها المراهقون مباشرة: مؤشر اضطراب إنعصاب ما بعد الصدمة (PSDI) و مقياس الاحساس بالتماسك (SOC-13) و شعور العائلة بالتماسك (FSOC) و استبانة استراتيجيات التكيّف (CSQ) و مؤشر الدعم الاجتماعي (SSI) و مقياس احترام الذات.

اما أطفال مجموعة المراقبة فقد قسموا على نحو مماثل، بحيث ملئ واحد من الوالدين (ويفضل ان تكون الأم) استبانات للأطفال تحت سن 12 سنة، وملئ المراهقون استباناتهم الخاصة بهم. وبالإضافة إلى ذلك، تم الانتهاء من قائمة ملاحظة سلوك الطفل (CBCL) من قبل والدي أطفال مجموعة المراقبة.

تحليل البيانات

تم ادخال جميع الاستبانات المهيكلة وأجزاء من الاستبانات شبه-المهيكلة في البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية من اجل اجراء التحليل الإحصائي. وقد أُجري التحليل الاحصائي من خلال مقارنة متوسطات المؤشرات بين المجموعة المراقبة ومجموعة الدراسة، بما فيها الفروق في النوع الاجتماعي، من خلال اختبار الt-test. وبالإضافة إلى ذلك، جرى حساب الارتباطات بين المتغيرات المختلفة. وخصت بعض الارتباطات نفس الشخص، حيث حسبت العلاقة بين مؤشرات الصحة النفسية و عوامل الحماية/الخطر. اما المجموعة الأخرى من المتغيرات، فقاست العلاقة بين المؤشرات النفسية لأفراد مختلفين من الاسرة الواحدة. وقد اعتبرت الاستبانات والمقابلات التي أجريت لهذه الدراسة دليلا على عمليات الهدم وعواقبها.

8- ملاحظات

[1] في حين تقلب سعر الدولار في السنة الاخيرة انه يصعب تحديد أسعار الصرف، ولكن لغرض المقارنة استخدم نفس سعر الصرف لمعدلات الفقر الواردة أدناه.

[2] وهي 1837 شيكل (414 دولار) و2300 شيكل (518 دولار) على التوالي. ويشير الأول إلى ميزانية المأكل والملبس والمسكن، والثاني يضيف ضروريات أخرى مثل الرعاية الصحية والتعليم والنقل والرعاية الشخصية واللوازم المنزلية.

[3] المبادئ التوجيهية للّجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الصحة النفسية والدعم النفسي في حالات الطوارئ ، صفحة 3.

[4] لمزيد من المعلومات عن عمليات الهدم المبكر، انظر، على سبيل المثال، في كتاب إيلان بابيه المنشور عام 2004، تاريخ فلسطين الحديثة: أرض واحدة وشعبان، مطبعة جامعة كامبريدج. ووفقا للبيانات المتاحة من اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت، فإن 24130 منزلا هُدم منذ عام 1967، 6000 منهم مباشرة بعد الحرب في اللطرون (قرى عمواس وبيت نوبا ويالو)، فضلا عن معظم حي باب المغاربة في بلدة القدس القديمة. («الإحصاءات عن هدم البيوت»، اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت، شباط 2009)

[5] اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت

[6] كما بُين أدناه، فإن الهدم من قبل الجيش الاسرائيلي ليس سوى جزء واحد من عمليات الهدم التي نفذتها اسرائيل. وقد وثقت اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت أنه ما بين تشرين الأول 2000 و 2004، تم هدم 628 منزلا كعقاب جماعي ضد عائلات الأشخاص المشتبه في ضلوعهم في هجمات على اسرائيليين. وهُدم 1900 منزل إضافي بين سبتمبر 2000 وأيار 2007 من قبل السلطات المدنية الإسرائيلية بسبب انتهاكات رخص البناء.

[7] صحيفة وقائع مؤسسة إنقاذ الأطفال – المملكة المتحدة، حزيران 2007

[8] مذكرات أحاطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة الاسبوعية

[9] منظمة الميزان لحقوق الإنسان

[10] كان إجمالي أعداد التهجير القسري لكانون الثاني وآذار ما لا يقل عن215 (معظمها في الضفة الغربية) و135 على التوالي، وما لا يقل على 95 طفلاً من المعروف أنهم شُردوا خلال شهر آذار. وشُرد 147 شخص إضافي في غزة خلال شهر آذار (مكتب تنسيق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية). وتم الحصول على العدد المُقدر للمتشردين الأطفال في كانون الثاني من خلال استخدام نسبة إجمالي سكان الضفة الغربية من الأطفال إلى إجمالي عدد التهجير القسري المعروف لذلك الشهر. وتم الحصول على التقدير النهائي لشهر آذار من خلال استخدام إجمالي عدد السكان من الأطفال في غزة إلى نسبة ال147 نازح إضافي في غزة، وبعد ذلك إضافة هذا التقدير الى ال95 طفل مشرد مُوثقين بالفعل.

[11] «تضرروا» تشير إلى الناس الذين تأثروا من هدم منزل موسمي؛ مثل المنزل الشتوي أو الصيف لعائلة بدوية.

[12] تم تجميع هذه البيانات من التقارير التي تصدرها إسرائيل/ فريق الأرض الفلسطينية المحتلة العامل على قرار مجلس الأمن 1612 بشأن الأطفال والصراع المسلح.

[13] حسب اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت

[14] «الخسائر المباشرة في البنية التحتية»، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، كانون الثاني 2009.

[15] «قوات الاحتلال تصعد من هجماتها على قطاع غزة»، بيان صحفي لمركز الميزان لحقوق الإنسان، كانون الثاني 2009.

[16] برنامج غزة للصحة النفسية

[17] «لسبب خارج عن إرادتهم: إجراءات اسرائيل العقابية في هدم المنازل في انتفاضة الأقصى»، صحيفة بتسيلم للمعلومات، تشرين الثاني 2004.

[18] نفس المصدر السابق

[19] وفقا لدراسة بتسيلم، 3٪ فقط أُعطوا تحذيراً مسبقاً. وقد نتج هذا من عينة الدراسة، حيث جرت معظم عمليات هدم المنازل دون سابق إنذار. وتلقت عائلة واحدة فقط من أصل 59 تحذيراً بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك، تم هدم 34 منزل خلال الليل دون سابق إنذار.

[20] على سبيل المثال، خلال توغلات عام 2002 في مدينة نابلس، هدمت الجرافات الإسرائيلية منزل عائلة الشعبي بينما كانوا لا يزالون في الداخل. وقُتل ثمانية من أفراد العائلة، من بينهم ستة أطفال.

[21] قوانين الدفاع (الطوارئ) (1945). جريدة فلسطين الرسمية، العدد 1442، 2، 1055.

[22] إذهب الى مؤسسة الحق للمزيد حول موضوع أنظمة الطوارئ

23 حكمت المحكمة العليا الإسرائيلية في مئات الإلتماسات من الفلسطينيين الذين يسعون الى إعادة النظر في]أوامر[هدم المنازل المعلقة لكنها عادة ما تصدر احكاماً لصالح السلطات العسكرية.

[24] لمزيد من المعلومات انظر في ر. خمايسة (بالعربية والانجليزية 1989). التخطيط الاسرائيلي وسياسة هدم المنازل في الضفة الغربية، باسيا وم. عميراف (2007) ساندروم يروشالايم: كاخا كارسا هامادنيوت لواخ يروشالايم]بالعبرية.[

[25] «تقييدات التنقل والعبور في الضفة الغربية: عدم اليقين وعدم الكفاءة في الاقتصاد الفلسطيني،» البنك الدولي، 9 أيار2007

[26] المصدر السابق

[27] «وفي هذه الاثناء، تقوم اسرائيل بالاستيلاء على بقية القدس،» هيرالد تريبيون، هند خوري، آب 2005.

[28] هدم المنازل في القدس الشرقية، مثير مرجاليت، اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت، 24 تموز2007

[29] س. كوتا، ر-ل. بوناماكي، إ. السراج، (1998). «هدم المنازل والصحة النفسية: الضحايا والشهود،»مجلة الكرب الاجتماعي والمشردين، 6 (3)، 203 – 211.

[30] س. لو و سي. ستوكر (2005). « أداء الأسرة وتكيف الأطفال: الارتباطات بين مزاج الوالدين المكتئب والعداء الزوجي والعداء بين الوالدين والأطفال وتكيف الأطفال،» مجلة علم نفس الأسرة، 19 (3)، 394-403.

[31] هذه الأرقام تقديرات، ولكنها تتضمن: 4.5 مليون لاجئ فلسطيني نزحوا في عام 1948 وسجلوا للحصول على المساعدة مع وكالة غوث وتشغيل ا للاجئين ؛ ما يُقدر بنحو 1.5 مليون لاجئ فلسطيني نزحوا في عام 1948 ولكنهم غير مسجلين؛ 950000 لاجئ نزحوا في عام 1967؛ ما يُقدر ب 338000 فلسطيني مشرد داخلياً في اسرائيل؛ وما يُقدر ب 115000 من المشردين داخلياً من فلسطينيي الأرض الفلسطينية المحتلة. «سؤال وجواب»، بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ، 2008.

[32] «اسرائيل تخنق تطوير المنطقة جيم»، الجيروسالم بوست، 27 تشرين الاول، 2008، دان أيزنبرغ.

[33] الهدم بسبب «عدم وجود تصاريح» والتهجير القسري التي أدت له في المنطقة جيم،» مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة، أيار 2008.

[34] «الأرض الفلسطينية المحتلة: التهجير القسري مستمر»، مركز رصد التهجير القسري الداخلي، سبتمبر 2008، صفحة 7.

[35] تدمير رفح التام: عمليات الهدم الجماعي للمنازل في قطاع غزة، مرصد حقوق الإنسان، تشرين الأول 2004.

[36] في ذروة التهجير القسري/النزوح، كانت الأونروا تستوعب ما يقرب من 51000 شخص، ومن بينهم ما يقرب من 28560 طفل في 44 ملجئ في أنحاء غزة. (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم

المتحدة) ويُقدر أن 300000 – 500000 شخص قد شردوا، ومن بينهم 112000 طفل. (الميزان)

[37] خارج الخريطة: انتهاكات الأرض حقوق السكن في في قرى إسرائيل البدوية غير المعترف بها، مرصد حقوق الإنسان، 30 آذار 2008.

[38] «تداعيات هدم البيوت في اسرائيل على الصحة النفسية للأطفال»، اورلى ألمي، مشروع القرى غير المعترف بها في النقب، أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل

[39] انظرفي « لاجئو بدو عرب الجهالين – لم يبقى مكان للذهاب إليه،» اللجنة الاسرائيلية ضد هدم البيوت، 28 تشرين الاول 2007.

[40] «رعاة الضفة الغربية الذين يعانون من الجفاف،» شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، 13 كانون الأول 2008.

[41] انظر في «البدو الرُحل يواجهون الخطر في الأرض المقدسة،» كارولين ويلر، صحيفة الديلي تلغراف، 25 آب 2008، أو «تهجير البدو القسري،»دراسات الحالات الخاصة بمركز ابحاث الاراضي، 10 كانون الثاني2008، www.poica.org

[42] تشمل هذه الدراسات منظمة العفو الدولية، «تحت الأنقاض: هدم المنازل وتدمير الأرض والممتلكات»، 18 أيار 2004، و»هدم المنازل الفلسطينية على يد قوات الاحتلال الإسرائيلي كوسيلة للعقاب والردع: تقرير عن هدم منازل اسر فلسطينيين الذين نفذوا أو خططوا او سهلوا الهجمات المسلحة ضد أهداف إسرائيلية»، 10 كانون الثاني -- 30 حزيران 2003؛ س. دارسي، 2003،» سياسة اسرائيل العقابية لهدم المنازل: عقاب جماعي في انتهاك للقانون الدولي،» مؤسسة الحق؛ وبتسيلم، «خارج عن إرادتهم: إجراءات اسرائيل العقابية في هدم المنازل في انتفاضة الأقصى»، صحيفة بتسيلم للمعلومات، تشرين الثاني 2004. و «سياسة التدمير: هدم المنازل وتدمير الأرض الزراعية في قطاع غزة» صحيفة معلومات، شباط 2002.

[43] انظر في الاقتباسات الواردة في جميع أجزاء هذا التقرير.

[44] تجدر الإشارة إلى أن الرد على هذا السؤال (13%) كان ذاتياً للغاية: ففي المقابلات، قال المجيبين أحيانا انه لم يسمح لهم بازالة « أي شيء» من المنزل، ولكنهم مضوا في وصف السماح لهم ببضع دقائق للحصول على الوثائق .

[45] لم تقم العديد من العائلات التي شملتها الدراسة الاستقصائية بالإجابة على هذا السؤال، ومن ثم جرى استخدام الأرقام هنا بدلا من النسب المئوية.

[46] كانت الإجابات على هذا السؤال مفتوحة وبالتالي لم تبين الأسر كيف أن منعهم الجيش الاسرائيلي من العودة.

[47] لا يعيش جميع اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة في مخيمات اللاجئين. من عينتنا، 54% من أمهات وآباء الأُسر ابلغوا انهم لاجئون.

[48] 31 من الأسر ال51 الذين اجابوا على هذا السؤال.

[49] 13 من الأسر ال50 الذين اجابوا على هذا السؤال.

[50] في حين تذبذب سعر صرف الدولار في العام الماضي، ويصعب تحديد أسعار الصرف، لقد استخدمنا، من أجل عقد المقارنة، سعر الصرف المماثل لمعدلات الفقر أدناه.

[51] مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة صحيفة الحقائق الاجتماعية-الاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة، 22 نيسان 2008.

[52] أجابت 56 اسرة على هذا السؤال.

[53] عدم وجود فارق يناقض دراسات من تجمعات سكانية اخرى والتي فحصت عينات ووجدت فوارق، ولكن يبدو أن الظروف التي يعيشها الأطفال الفلسطينيون، وبخاصة الأطفال الذين تم هدم منازلهم، يضعف من هذه الفوارق بين البنين والبنات. ودعم ذلك اكثر، سجلت العينة المراقبة في دراستنا علامة أدنى واظهرت أعراضاً أكثر تدل على الصحة النفسية المتدنية مقارنة مع العينة التي استخدمها مبتكرو CBCL لتدوين قائمة سلوك الأطفال. ت، م، آخينباخ،(1991). الدليل المتكامل لCBCL لعام 4-1991/18،ملامح YSR وTRF، بيرلنجتون، فيرمونت: دائرة علم النفس في جامعة فيرمونت. وهناك حاجة إلى مزيد من البحث.

[54] أحياناً يخاف أفراد الأسرة الممتدة من زيادة الاعتماد من جانب اسرة تعاني من الصدمة أو وجود صلة بها؛ واحياناً تشكل الرحمة والشفقة، والتي يمكن أن يكون من الصعب التأقلم معها، عائقاً أمام العلاقات المتينة.

[55] ر.، باجو، سي. بارينت، تي. دبليو، بريدي، تي. زانج، أ. جراتون، و م. ج.، ميني (2007). الأصول التطورية للضعف العصبي البيولوجي لاضطرابات إنعصاب ما بعد الصدمة. في ل.ج.، كيرماير، ر.، لملسن، وم. باراد، فهم الصدمة: إدماج وجهات النظر البيولوجية والسريرية والثقافية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبردج.

[56] المناشدة الموحدة الصادرة عن الأمم المتحدة هي أداة من أجل هيكلة وتنسيق الاستجابة للحاجات الانسانية في أوقات الطوارئ المعقدة والكبيرة وذلك من خلال إجراءات الـ CAP

[57] إيه. أيه.، ماير، (2007)، المظاهر الجسمية لتوتر الصدمة. في ل. ج.، كيرماير، ر.، لملسن، و م.، باراد، ، فهم الصدمة: إدماج وجهات النظر البيولوجية والسريرية والثقافية. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبردج.

[58] « يجيز القانون الإنساني الدولي للمحتل أن يتخذ خطوة جذرية بتدمير الممتلكات فقط عندما «تقتضيها حتماً العمليات العسكرية». ووفقاً للّجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن العمليات العسكرية هي «تحركات، مناورات و وإجراءات من أي نوع تقوم بها القوات المسلحة من أجل القتال.» لا يمكن اعتبار الاحتلال الناجم عن الحرب «عملية عسكرية» في حد ذاتها، ولا يمكن ان يُعتبر كل نشاط تقوم بها سلطة الاحتلال عملية عسكرية؛ بل يجب للعملية العسكرية ان تكون مرتبطة بصورة واضحة بقتال فعلي أو متوقع... اما خارج القتال، انه يجوز للقوة المحتلة أن تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز أمنها. ومن بين أمور أخرى، يمكن السيطرة مؤقتاً على ممتلكات لمنع استخدامها عدائياً، ولبناء تحصينات، ولمنع الوصول إلى بعض المناطق، ولكن يجب على هذه التدابير أن تكون متوافقة مع مجموعة أشمل من حمايات حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحصول على تعويضات عن الممتلكات التي استولي عليها. وعلى الرغم من أنها نفت امكانية تطبيق الأدوات الدولية لحقوق الإنسان للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، فإن إسرائيل تعتبر على نطاق واسع ملزمة بهذه القوانين.» التدمير التام لرفح.

[59] ت، م، آخينباخ،(1991). الدليل المتكامل لCBCL لعام 18-1991/4،ملامح YSR وTRF، بيرلنجتون، فيرمونت: دائرة علم النفس في جامعة فيرمونت.

[60] ديروجاتس، ل . (1975). مخزون الأعراض الموجزة. إيدي برايري، م ن : ناشيونال كمبيوتر سيستمز

[61] ر.، ابيدين (1995). مؤشر إنعصاب الابوة: دليل المهنيين. أوديسا، فلوريدا: شركة موارد تقييم علم النفس.

[62] إي.، فوا، لأ.، جايكوكس، ك.، بيري (1997). المصادقة على تدبير التقرير الذاتي لاضطراب إنعصاب ما بعد الصدمة: مقياس تشخيص ما بعد الصدمة. التقييم النفسي، 9 (4)، 451-445.

[63] ر.، بينوس، ن.، رودريجز، و ا. ستاينبرغ (2000). مؤشر اضطرابات إنعصاب ما بعد الصدمة للدليل التشخيصي للاضطرابات النفسية. لوس انجيليس: جامعة كاليفورنيا في لوس انجيليس.

[64] م.، كارفر، ج.، شاير، و ج.، واينتراوب (1989). تقييم استراتيجيات التكيّف: اسلوب مبني على النظرية. مجلة الشخصية وعلم النفس الاجتماعي، 56(2)، 283-267.

[65] م.، اريكسون و ب.، ليندسروم (2005). صحة مقياس انطونوفوسكي للإحساس بالتماسك: استعراض منهجي. مجلة صحة المجتمع الوبائية، 59، صفحة 466-460.

[66] طور سيجال هذه الاستبانة بالاستناد الى نموذج انطونوفوسكي المولد للثقة.